

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 13

الثلاثاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس. (سري لانكا)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

البنود 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

المناقشات المواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية في إطار مجموعة "الأسلحة النووية".

ستتمكن الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد من القيام بذلك حالما تستنفذ اللجنة قائمة المتكلمين في المجموعة. وإذا سمح الوقت، ستبدأ اللجنة نظرها صباح اليوم في مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وقبل أن أفتح باب المناقشة، أود أن أذكر الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات خلال الجزء المواضيعي يقتصر على خمس دقائق عند التكلم بصفة وطنية وسبع دقائق للبيانات التي يُدلى بها باسم عدة وفود. وأناشد الجميع الالتزام بتلك القيود الزمنية لأننا نحاول جاهدين الاقتصاد في الوقت المحدد حتى لا نستنفده.

السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): لقد كشفت الجائحة الحالية عن مدى هشاشة البشرية. بيد أن هناك تهديدا آخر تشكله الأسلحة النووية التي ربما تكون أكثر فتكا من فيروس مرض كورونا ولا يزال هذا التهديد قائما منذ عام 1945.

كما يعدُّ التحديث الحالي للأسلحة النووية ونظم إيصالها أمرا خطيرا ومثيرا للقلق. ومما يبعث على القلق بنفس القدر السرية التي تحيط بها الدول الحائزة للأسلحة النووية ترساناتها النووية. كما تنتقل الأسلحة الذرية أيضا من سيناريوهات الردع العالمية إلى سيناريوهات الردع الإقليمية، ما يجعل أي مواجهة عسكرية بين الجهات الفاعلة الحكومية خطيرة ويصعب التنبؤ بها. إن الاعتماد على الترسانات النووية لا يمكن أبدا أن يكفل تحقيق الأمن الاستراتيجي، بل يؤدي إلى استجابات غير متماثلة ومدمرة ما يعني الوصول إلى نقطة اللاعودة. ويجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا خطر الهجمات الإلكترونية على نظم القيادة والتحكم والاتصالات النووية، فضلا عن خطر حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-63732 (A)



ونحن ملتزمون بنفس القدر بالنهوض بأهدافنا المشتركة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تشكل حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن فشل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة في التوصل إلى نتيجة قائمة على توافق الآراء لا يحكم على المعاهدة برمتها بالفشل. ولئن كان مستوى الطموح المحدد في مشروع الوثيقة الختامية متواضعاً جداً، لا سيما في إطار ركيزة نزع السلاح، فإننا ما زلنا نعتقد أن العناصر المقترحة توفر أساساً عملياً للعمل في المستقبل. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالتواصل بنشاط مع جميع الأطراف المهتمة خلال دورة الاستعراض المقبلة. ولا تزال كازاخستان أيضاً عضواً نشطاً في مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي التي قدمت العديد من المقترحات الملموسة التي لاقت قبولاً حسناً في المؤتمر الاستعراضي العاشر.

وأخيراً وليس آخراً، يجب علينا أيضاً أن ننهي التجارب النووية مرة واحدة وإلى الأبد بإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في نهاية المطاف. وتتضمّن كازاخستان إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في حث الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 على التصديق على المعاهدة في الحال. فنحن مدينون بذلك العمل الجماعي لملايين ضحايا التجارب النووية ولأجيال المقبلة.

وينبغي ألا ننسى العواقب المروعة لاستخدام الأسلحة النووية ضد هيروشيما وناغازاكي، فضلاً عن المآسي المؤرقة لعدة عقود من تجارب الأسلحة النووية في كازاخستان وجنوب المحيط الهادئ وشمال أفريقيا وأمريكا الشمالية، وفي مناطق أخرى. ولا يمكن للبشرية أن تستمر في العيش وظلّ الحرب النووية القاتم مخيم عليها. لقد حان الوقت للتغلب على خطر التجارب والأسلحة النووية وكذلك من القوى المدمرة الأخرى والبحث عن آفاق جديدة للسلام والتقدم والازدهار للجميع.

السيدة ألفارادو (بيرو) (تكلّمت بالإسبانية): مع اقترابنا من عقد المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تزايدت توقعاتنا بإحراز تقدم ملموس بشأن ركائزها الثلاث والتعهدات والالتزامات القائمة للأعوام 1995 و 2000

وسيكون استخدام واحد أو اثنين فقط من آلاف الرؤوس الحربية النووية الموجودة اليوم كافياً لإحداث ضرر لا يمكن إصلاحه للنظام البيئي لكوكب الأرض. عليه تشدد كازاخستان على حتمية تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر بمقترحاتنا لاتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

أولاً، من الضروري تعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية القائمة حالياً وتمكينها وتوطيدها لتيسير الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق جديدة، لا سيما في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا وأوروبا وغيرها من أنحاء العالم على غرار تلك الموجودة بالفعل في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية وفي جزئها الجنوبي والشمالي وفي وسط آسيا.

ثانياً، لقد دخلت معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021 وحظيت بتأييد 122 دولة عضواً، الأمر الذي يعزز أملنا الجماعي في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولدينا إيمان راسخ بأن هذه المعاهدة التاريخية سوف تعزز المبادرة التي اتخذتها كازاخستان سابقاً لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بحلول الذكرى المئوية للمنظمة في عام 2045. وهو هدف ليس بعيد المنال ويجدر بنا السعي إلى تحقيقه. ونشيد بالرئاسة النمساوية على جهودها الهائلة لضمان نجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ونتطلع إلى العمل مع المكسيك قبل الاجتماع الثاني في العام المقبل.

وتفخر كازاخستان بترشيحها لرئاسة الاجتماع الثالث للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبوصفنا بلداً عانى مباشرة من العواقب المأساوية للتجارب النووية، يشرفنا أن نشارك، بالاشتراك مع كيريباس وفي إطار عملية معاهدة حظر الأسلحة النووية، في رئاسة الفريق العامل غير الرسمي لما بين الدورات المعني بمساعدة الضحايا والإصلاح البيئي والتعاون والمساعدة الدوليين. وبلندا منفتح تماماً على العمل عن كثب مع الدول المهتمة والخبراء والشركاء من المجتمع المدني، وكذلك مع أصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة بشأن تلك المسائل، وخاصة البلدان التي تأثرت بالتجارب النووية.

والرأسي. وتشكل المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية أيضاً جزءاً أساسياً من النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وتتطلع بيرو، بوصفها جزءاً من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية مكتظة بالسكان، إلى توطيد هذه المناطق في جميع أنحاء العالم وترى أن من الضروري بذل الجهود واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وإلى جانب التزاماتنا بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، تدافع بيرو عن حق جميع الدول في الاستفادة، دون تمييز، من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وينبغي تطوير التعاون لتيسير تبادل المعدات المادية والمعلومات العلمية والتكنولوجية مع مراعاة احتياجات البلدان النامية. ويسهم تطبيق العلوم والتكنولوجيات النووية في مجالات ذات أهمية خاصة، مثل الصحة البشرية والأمن الغذائي وحماية البيئة، إسهاماً مباشراً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لشعبنا.

ومع التهديد الكامن للأسلحة النووية، بتنا نعيش في زمن يتزايد فيه التشرذم الجيوسياسي وانعدام الثقة والعدوان المباشر. ولكن لدينا أيضاً الهيكل اللازم للوفاء بالتزاماتنا الدولية والهدف المشترك المتمثل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وسنتمكن من خلال الحوار والدبلوماسية والمفاوضات من نزع فتيل التوترات ورأب الصدع والتوصل إلى توافق في الآراء يمكننا من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في السلام والأمن.

السيدة ستويفا (بلغاريا) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي بصفته مراقباً (انظر A/C.1/77/PV.10). وأود أن أدلي ببضع نقاط بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع في ظروف صعبة. فالتهديد النووي بات في أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة. إن حرب الاتحاد الروسي غير المشروعة ضد أوكرانيا، وخطابه النووي غير المسؤول، وانتهاكه الصارخ لمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية لعام 1994، تقوض بشكل خطير جميع الجهود التي بذلت منذ نهاية الحرب الباردة لتخفيض الترسانات

و 2010. ولكن قبل أقل من شهرين، لم نشهد سوى غلبة مخططات الأمن العسكري والاستراتيجي للدول النووية والدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الواقعة تحت المظلة النووية.

ولا يمكن أن تكون مسألة الأمن العالمي سبباً لعدم إحراز تقدم، بل وللاحتكاكات في نزع السلاح وعدم الانتشار. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن تعمل، اليوم أكثر من أي وقت مضى، على إعادة تأكيد الحاجة إلى اتخاذ إجراء عاجل لضمان القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل. ومن المؤسف أننا كلما واجهنا أكبر الصعوبات والتحديات في المجال الدولي، كما كان الحال مؤخراً، فإننا نسمع روايات متكررة بشكل متزايد عن تهديد نووي، في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وقد ذكرنا ذلك في المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.5)، ولكنني أعتقد أن من المهم أن نغتنم كل فرصة للتذكير بأن الضمانة الوحيدة لتجنب الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية هي القضاء التام عليها. فستظل نظريات الأمن الاستراتيجي ومذاهب الردع النووي موجودة ما دامت تلك الأسلحة موجودة، مما يعرض السلام والأمن الدوليين لخطر دائم.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي الطريق الصحيح للمضي قدماً لتعزيز الهدف العالمي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد اجتمعنا واعتمدنا خطة عمل من شأنها أن تيسر التنفيذ الفعال وفي أوانه لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، بالتكامل مع معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما من خلال وضع الالتزامات بموجب المادة السادسة منها ووضع أعلى المتطلبات المتعددة الأطراف الملزمة قانوناً للامتثال لالتزامات عدم الانتشار النووي.

ومن الصكوك الرئيسية الأخرى لعملية نزع السلاح النووي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو إلى التصديق العالمي عليها، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية المدرجة في المرفق 2 والمسؤولة عن دخولها حيز النفاذ.

وبوصفنا بلداً، نكرر إدانتنا القوية لأي تجربة نووية. إن حظر التجارب النووية ومنعها نهائياً أمر حاسم لمنع الانتشار النووي الأفقي

الأخرى، في إطار مؤتمر نزع السلاح ووفقاً لولاية شانون، يمثل أولوية عليا في ميدان نزع السلاح النووي. وريثما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، ينبغي لجميع الدول أن تتقيد بوقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

ويشكل وضع تدابير للتحقق الفعال المتعدد الأطراف من نزع السلاح النووي لبنة عملية أخرى تسهم إسهاماً مباشراً في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤيد بلغاريا عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي بوصفه إسهاماً قيماً في الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح النووي، وتنطلق إلى نتيجة مداولاته الهامة.

وتعتبر بلغاريا أمان المرافق النووية وأمنها عاملاً رئيسياً في تطوير الطاقة النووية. وبوصفنا عضواً منتخباً حديثاً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا لن ندخر جهداً في التصدي لتحديات عدم الانتشار العالمية والتهديدات التي تواجه الأمن والأمان النوويين. وندين بشدة استيلاء الاتحاد الروسي غير القانوني على مرفقي تشيرنوبل وزابورجيا للطاقة النووية، مما يعرض أمانهما وأمنهما للخطر. وندعو إلى التنفيذ الكامل للركائز السبع التي أقرها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لضمان الأمان والأمن أثناء النزاع المسلح. ونكرر التأكيد مرة أخرى أن الضمان المستدام الوحيد لأمان وأمن المرافق النووية الأوكرانية هو سحب الاتحاد الروسي الفوري وغير المشروط لجميع قواته ومعداته العسكرية من أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً.

السيد سواريس داميكو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بدلاً من أن نكرر التأكيد على نقاط حوارنا بشأن المواضيع المختلفة في إطار مجموعة "الأسلحة النووية"، يرى وفد بلدي أن خطورة الحالة الدولية تتطلب اتباع نهج مختلف.

في الأسبوعين الماضيين، عرضت الوفود أولوياتها وتوقعاتها لهذه الدورة للجنة الأولى. ولدينا الآن الفرصة لتعميق المناقشات والبحث عن مسار التقارب الضائع طوال المسيرة. ولكي نسير على خريطة الطريق

النووية. ونحن ندين بشدة ذلك التصعيد الخطير، ونهيب بالاتحاد الروسي الامتناع عن توجيه تهديدات نووية.

إن الحاجة إلى إحراز تقدم عاجل بشأن نزع السلاح النووي أكثر من واضحة. وتؤكد بلغاريا من جديد التزامها بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ونعتقد أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون فعالاً ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه، وأنه لا يمكن تحقيقه إلا في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتحديد المادة السادسة منها، ومن خلال نهج تدريجي وخطوة بخطوة.

ونأسف أسفاً بالغاً لأن الاتحاد الروسي عرقل اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من أن مشروع الوثيقة الختامية أبعد ما يكون عن الكمال، فإنه يقدم العديد من نقاط الالتقاء التي يلزم طرحها. لا تزال معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي، وأساساً ضرورياً للسعي إلى نزع السلاح النووي وإطاراً للاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومن الأهمية بمكان الآن أكثر من أي وقت مضى أن نركز جهودنا على ضمان إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات السابقة للمؤتمرات الاستعراضية للأعوام 1995 و 2000 و 2010 وعلى البحث عن سبل جديدة نحو إعادة تأكيد وتعزيز نظام المعاهدة خلال دورة الاستعراض المقبلة.

إن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هو إحدى لبنات بناء عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وبعد مرور أكثر من 25 عاماً على فتح باب التوقيع عليها، لا تزال هناك حاجة لجهود المجتمع الدولي لدخولها حيز النفاذ. وبمجرد دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإنها ستفرض حظراً عالمياً ملزماً قانوناً على التفجيرات النووية من أي نوع. ولذلك، ندعو جميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2، إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير.

ولا يزال بدء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية

بعد الانتشار. ومن ناحية أخرى، فإن تنفيذ التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية وتعهداتها بنزع السلاح مرهون بتصورها لاحتياجاتها الأمنية. وإننا لا نتوهم - وهذا بالتأكيد ليس عدلا، لكن هذا ما هو عليه الأمر. وقد سادت هذه الدينامية من مؤتمر الاستعراض الأول إلى مؤتمر الاستعراض التاسع.

والآن، في مؤتمر الاستعراض العاشر، تأكل توافق الآراء بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن أسبقية عدم الانتشار. وهذا خروج خطير عن القاعدة. وحتى في ذروة الحرب الباردة، اتفقت الكتلتان على أن هذا التهديد الأساسي للأمن الدولي يجب أن يبقى تحت السيطرة. ويجري تغليب التصورات الأمنية أو المفاهيم الخاطئة للدول الحائزة للأسلحة النووية ليس على نزع السلاح فحسب، بل وعلى النظام بأسره. ولا يمكن للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وحدها أن تتحمل وطأة إدامة النظام. وفي المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، قبلنا بتقليص طموحنا بشدة فيما يتعلق بنزع السلاح باعتباره ثمنا مريرا ولكنه ضروري يجب أن ندفعه من أجل استمرار النظام. وقد فشل. ومن ثم، فإن مشروع الوثيقة الختامية المعروض علينا في نهاية المؤتمر لا يمكن ولا ينبغي أن يساء تفسيره على أنه المعيار الذهبي لتوافق الآراء الدولي بشأن نزع السلاح. لقد كان جهدا عمليا، ولكنه، للأسف، عقيم من جانب الجهات المعنية المسؤولة. وإنبدأ دورة استعراض جديدة لمعاهدة عدم الانتشار، يجب أن تبدأ تلك الجهود من جديد.

في الختام، بالنسبة للخطوات التالية، نعتقد أن تقصير دورة استعراض معاهدة عدم الانتشار كان الخيار الصحيح. والتقاوس عن العمل ليس خيارا. ولكن التشمير عن سواعدنا لا يكفي. فمن الضروري أن تكون الرؤية واضحة فيما يتعلق بطريق المضي قدما. فلا جدوى من الرياح الطيبة إن لم تكن نعرف اتجاهنا.

ومن دون إقامة موازنات أخلاقية، نرى أن البيت المنقسم للدول الحائزة للأسلحة النووية يحتاج إلى إصلاح عاجل. ولا بد من ضبط النفس والقيادة. ويجب تجنب الأمثلة السيئة. وينبغي عدم التعامل مع

هذه، يتعين علينا الشروع في عملية مزدوجة: أولا، أن نفهم ما وصلنا إليه؛ وثانيا، أن نحدد ما يجب القيام به على وجه السرعة.

إننا نجتمع في أوقات غير مسبقة. فقد حدثت انتكاسة في اتجاه الترسانات النووية نحو الانخفاض. وتقوم جميع الدول النووية تقريبا بتحديث أسلحتها، ويبدو أن بعضها عازم على زيادة ترساناتها. وفُككت الاتفاقات الثنائية الحاسمة التي تدعم آلية نزع السلاح، في حين تُرك بعضها لينتهي وقت سريانها أو لتقترب من تاريخ انتهاء صلاحيتها دون الحديث عن بديل محتمل. وصارت التهديدات النووية والخطاب العدواني، وهو أمر لم يكن تصوره قبل بضع سنوات، أمرا عاديا. وأخيرا، وعلى الجبهة الدبلوماسية، فشلت لأول مرة المؤتمرات المتعاقبة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي محور النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، في التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء.

وقد نكون قريبين جدا من تأكل سياق الأمن الدولي. وإن لم نتمكن من إيجاد أرضية مشتركة بشأن المسائل الاستراتيجية والأكثر إلحاحا المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، فكيف يمكننا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الإجرائية والموضوعية في إطار جدول أعمال نزع السلاح؟ وتميل الدورة الحالية للجنة الأولى إلى اتباع نمط مألوف من المواجهة. ونحن على وشك بلوغ رقم قياسي آخر من مشاريع القرارات التي تتطلب التصويت.

وليس غريبا علينا فشل مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار. وكانت المشكلة، قبل عام 2022، تقتصر على الخلافات حول مستوى الطموح فيما يتعلق بنزع السلاح. وعلى الرغم من حدة الخلافات من حين لآخر، كثيرا ما اتفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة للأسلحة النووية على عدم الاتفاق على أفضل السبل لدعم الأهداف المعلنة للمعاهدة. فمن ناحية، تريد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية نزع السلاح بصورة أكبر والتزامات أكثر وشفافية أكثر ومساءلة أكثر ومخاطر أقل. وباعتبارها مواطنين دوليين صالحين، فقد أوفت تلك الدول بالتزاماتها وأخضعت أنفسها لتدقيق المجتمع الدولي في التزاماتها

القائمة بطريقة كاملة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها في مشروع الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. وجمهورية كوريا، بوصفها مؤيدا قويا لنظام معاهدة عدم الانتشار ودولة تمتثل امتثالا كاملا لها، ستواصل تعزيز التزامها بالمعاهدة للنهوض بجميع الركائز الثلاث للمعاهدة خلال دورة الاستعراض هذه، مع التحضير لمؤتمر الاستعراض المقبل، المقرر عقده في عام 2026.

ومن المؤسف أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل إطلاق أنواع مختلفة من القذائف التسيارية بينما تهدد باستخدام الأسلحة النووية التكتيكية. وبالإضافة إلى ابتزازها النووي واستفزازاتها المتعلقة بالقذائف، يُقدر الآن أنها مستعدة لإجراء تجربة نووية أخرى، والتي ستكون سابعة تجربة لها. وإن يكبح المجتمع الدولي جماح طموح بيونغ يانغ النووي، فإن الصدع سيتسع ببطء ولكن بثبات، مما قد يجر الآخرين إلى الهاوية النووية. وستواصل جمهورية كوريا العمل من أجل تحقيق سلام مستدام في شبه الجزيرة الكورية من خلال إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل في إطار مبادرة الرئيس يون سوك يول الجريئة، التي تشهد على استعدادنا للدخول في حوار جاد ومستمر مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث بيونغ يانغ مرة أخرى على وقف جميع الأعمال المزعزعة للاستقرار التي تنتهك قرارات مجلس الأمن المتعددة وعلى التجاوب والعودة فورا إلى الحوار.

إن الأمر الصعب المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يتطلب تعددية أطراف فعالة. وهو يتطلب نهجا عملية وواقعية. وأولا، ينبغي للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، على وجه الخصوص ومن بين آخرين، أن يضطلعوا بمسؤولياتهم الواجبة وأن يترجموا البيان المشترك الصادر عن قادة الأعضاء الخمسة الدائمين في هذا العام إلى إجراءات ملموسة. وننضم إلى الآخرين في دعوة الأعضاء الخمسة الدائمين إلى الدخول في حوارات مجدية على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف ليتسنى إجراء خفض كبير في الأسلحة النووية والحد بدرجة كبيرة من مخاطرها.

بيئة انعدام الأمن الحالية باعتبارها تدخلا من العناية الإلهية يبرر حالة الشلل لأجل غير مسمى. فالدول الحائزة للأسلحة النووية لديها القدرة اللازمة وينبغي لها أن تتصرف بمسؤولية. ومدة المائة ثانية المتبقية على منتصف الليل هي، في الواقع، وقت قصير جدا.

السيد كيم سونغهون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إننا

نواجه حاليا بيئة أمنية معقدة وتحديات متنوعة، من التهديد النووي الذي شكله الاتحاد الروسي خلال حربه العدوانية على أوكرانيا إلى استمرار استفزاز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ببرامجها النووية وبرامجها للقذائف وجمود المفاوضات بشأن استئناف خطة العمل الشاملة المشتركة، إن الأفق قاتم. وقد توارى البيان المشترك الصادر في كانون الثاني/يناير عن قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباقات التسلح في خضم الحرب التي أعقبت ذلك.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن الفشل في اعتماد تقرير بتوافق الآراء في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي طال انتظاره بسبب اعتراض أحد البلدان كان خيبة أمل كبيرة. ومع ذلك، نظل معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار. ومن واجبنا المشترك أن نعزز مصداقية النظام وأهميته في الفترة التي تسبق دورة الاستعراض المقبلة.

ومن الجدير بالذكر أن مشروع الوثيقة الختامية جسد تأييدا واسعا للعناصر الرئيسية للركائز الثلاث. وأقر المشروع أيضا بأهمية تنوع الأصوات والالتزام بتمكين الشباب وتأهيلهم للمشاركة. كما نلاحظ إعراب 79 دولة طرفا مجتمعة في البيان المشترك عن قلقها العميق إزاء استمرار انتهاكات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من خلال مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف. وعلاوة على ذلك، أدانت 191 دولة عضوا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بصوت موحد، ست تجارب نووية أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ودعتها إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية

متزامن لأنهما مترابطان بشدة. ويجب على جميع الدول أن تمتثل للالتزامات عدم الانتشار. ويجب على العالم أن يواصل البحث عن نظام للسلام والرخاء خال من الأسلحة النووية. إن ميزانيات ضخمة تُخصص لتطوير وتحديث تلك الأسلحة، بينما تعاني البشرية من تحديات عالمية أخرى مثل الجوع والفقر وتغير المناخ.

لقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات ملموسة ونحن بحاجة إلى التزام المجتمع الدولي بأسره. ونسلط الضوء على الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي اعتمدت فيه خطة عمل تهدف إلى تيسير التنفيذ الفعال وفي الوقت المناسب لتلك المعاهدة بطريقة عملية. وإكوادور، التي تقع في أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، تحت جميع الدول على بذل الجهود لتعزيز المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. ونكرر التأكيد على الحاجة الملحة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ومن ثم ندعو الدول المدرجة في المرفق 2 التي لم تنضم بعد إلى ذلك الصك إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وأشير إلى أن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح عُقدت في عام 1978، وجاء في وثيقتها الختامية أن "اتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي ومنع الحرب النووية له أولوية قصوى" (القرار د-10/2، الفقرة 20). وبالنظر إلى التهديد الذي يواجه الكوكب الآن، فإن تلك الكلمات تستحق التكرار اليوم أكثر من أي وقت مضى. "الخير يهزم الشر" هو عنوان التمثال الذي صنعه النحات الجورجي زوراب تسيريتيلي والكائن في حدائق مقر الأمم المتحدة، والذي يجسد القديس جورج وهو يسيطر على التنين وقد استخدمت شظايا قذائف نووية في بنائه. ويُذكرنا ذلك العمل بأنه لا خير في أي سلاح نووي نظرا للأثر الإنساني الكارثي الذي ينطوي عليه. إن مجرد وجود الأسلحة النووية يثير مسألة بقاء البشرية.

السيدة إسترادا خيرون (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): بينت لنا الأحداث العالمية الجسام مدى ترابط البشر. وبلا توقف، نجد أنفسنا نواجه أزمات جديدة، يحدث كثير منها للأسف بإرادة الإنسان.

ثانياً، إن العديد من المسائل التي طال أمدها، بما في ذلك بدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، تتطلب اهتمامنا الكامل. ولذلك، نؤيد مشاريع القرارات المقدمة في ذلك الصدد وندعو جميع الدول إلى الإسهام في تلك الجهود. ونؤكد من جديد أيضاً دعمنا للجهود الجارية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمكن التحقق منها فعلياً في جميع أنحاء العالم.

ثالثاً، ندعو المجتمع الدولي إلى التوافق مع مبادرات بناء الجسور بغية سد فجوة الإدراك وانعدام الثقة بين الدول. ونحيط علماً بالإسهامات المحتملة في نزع السلاح النووي التي تمثلها النهج المعلنة مؤخراً لبناء الثقة، بما في ذلك مبادرة "تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي"، التي ترأس جمهورية كوريا أحد أفقرتها الفرعية، و "الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي" و "مبادرة استوكهولم بشأن نزع السلاح النووي".

خيراً، تسلم جمهورية كوريا بأن ضمانات الأمن السلبية يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في عدم الانتشار النووي، حيث أن هذه الضمانات يمكن أن تقلل من حوافز الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لحيازة الأسلحة النووية. غير أننا نتمسك بالمبدأ القائل بأن تلك الضمانات ينبغي ألا تطبق إلا على الدول التي تمتثل بإخلاص لمعاهدة عدم الانتشار بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

السيد بيدرا كالدرون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إننا نشهد حالة

لم نشهدها منذ فترة - حالة يجب أن تواجه فيها البشرية خطر استخدام الأسلحة النووية. وذلك التحدي يجبرنا جميعاً على التعاون بوصفنا أعضاء في اللجنة الأولى ويدعونا إلى مضاعفة جهودنا للمضي قدماً، بالتعاون مع الأطراف الفاعلة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية الأخرى، في المساعي الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وما دامت مذاهب الردع النووي محورية في السياسات الأمنية لمختلف البلدان، فإننا سنواصل تشجيع انتشارها. ويجب أن يمضي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويان قدماً بشكل

الأساسية الثلاث. ومن المؤسف أنه بعد مرور أكثر من 50 عاما على اعتماد معاهدة عدم الانتشار، وهي حجر الزاوية وستظل كذلك في نزع السلاح، وبعد أكثر من 25 عاما من تمديداتها إلى أجل غير مسمى، لم تتمكن الدول الأطراف مرة أخرى من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية، خاصة في وقت ينبغي أن يجبرنا فيه السياق الدولي الملح على البحث عن حلول لحاضر ومستقبل حضارتنا بالكامل.

ولا يفوتنا أن نشير إلى الالتزامات المعلقة بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومما يبعث على القلق أن نرى الدول الحائزة للأسلحة النووية تعطي الأولوية للخطاب الوطني قبل التزاماتها القانونية. ونؤكد من جديد أن قرار عام 1995 والقرارات الأخرى المتخذة في سياق مؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ستظل سارية إلى أن تتحقق أهداف تلك الاتفاقات وتنفيذها الكامل. ونرحب بعقد اجتماعين في إطار المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وننتقل إلى الاجتماع الثالث.

ونكرر إدانتنا الشديدة لإجراء أي نوع من التجارب النووية، أينما أُجريت وأيا كان من أجراها. وفي الوقت نفسه، ندعو الدول الثماني المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إليها لكفالة بدء نفاذها على وجه السرعة. كما ندعو إلى إحراز تقدم بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاجها وتكفل تدمير المواد المخزنة منها بهدف إزالة عنصر أساسي في إنتاج الأسلحة النووية.

في الختام، إلى أن نرى الأقوال تُترجم إلى أفعال تدفع نزع السلاح إلى الأمام، فإننا نأخطر بالسير على طريق يقودنا بصورة مطردة باتجاه الإبادة النووية. ولهذا السبب، نتفق مع الحقيقة التي أكدتها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار - وهي أنه لا يمكن كسب حرب نووية، وبالتالي ينبغي ألا تُخاض أبداً.

وسيناريوهات استخدام القوة أو التهديد باستخدامها والتي ترتكب فيها دولة ما العنف ضد دولة أخرى تتكرر باستمرار. وهذه المنظمة التي نعتز بها قد أنقذتنا من مواجهة ثالثة ذات أبعاد عالمية. ومع ذلك، فإن الأمم المتحدة، بوصفها حارسة القانون الدولي ومركز الحوار من أجل صون السلام والأمن بين الدول، لن تتمكن من حل المعضلات العالمية من دون التزام من جانبنا - نحن ممثلي الدول - باحترام القانون الدولي وحل خلافاتنا سلمياً، استناداً إلى الحوار والتفاوض.

إن بلدي ملتزم التزاماً راسخاً بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو من أشد الداعين لنزع السلاح العام والكامل. ولهذا السبب، نعتز غواتيمالا بالانتماء إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو ما يبين كيف سخرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المصالح المشتركة وجسدتها في معاهدة ثلاثيولكو لصالح شعوبنا والعالم بأسره. ويعرب وفد بلدي مجدداً عن قلقه العميق إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية للبشرية، بما في ذلك من خلال استخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن أثارها الإنسانية والبيئية والاقتصادية. والضمان الفعال الوحيد لعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها تماماً بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وفي إطار زمني محدد بوضوح.

وبوصفنا دولة مسالمة، رحبنا ببداية نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تمثل خطوة قوية إلى الأمام على صعيد الالتزام القانوني بإزالة الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، نشيد بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة الذي اختتم أعماله باعتماد "إعلان فيينا" الذي يعزز التزام الدول الأطراف، و "خطة عمل" تهدف إلى تيسير التنفيذ الفعال للمعاهدة بطريقة عملية وحسنة التوقيت.

وكما ذكرنا من قبل في مناسبات عدة، فقد صدقت غواتيمالا على المعاهدة في حزيران/يونيه. وبتصديق الولايات المتحدة وتصديق الجمهورية الدومينيكية، أصبحت أمريكا الوسطى أول منطقة بأكملها في العالم تنضم إلى المعاهدة. ويكرر بلدي تأكيد موقفه بأن المعاهدة تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز ركائزها

النووية أداة هامة وصك فعال لعدم الانتشار. وثمة خطوة ضرورية أخرى نحو نزع السلاح هي بدء مفاوضات بشأن حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

إن المناطق الخالية من الأسلحة النووية نهج إقليمي هام لتعزيز القواعد العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين على الصعيد العالمي وتوحيد الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق السلام والأمن. وتؤكد أرمينيا من جديد تأييدها الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط، على النحو المتفق عليه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدتها لعام 1995.

تؤكد أرمينيا، بوصفها مؤيدا قويا لسياسات عدم الانتشار، امتثالها الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد سلط الضوء على تطوير التعاون الفعال مع الوكالة خلال زيارة المدير العام رافائيل ماريانو غروسي إلى أرمينيا. ونعلق أهمية كبيرة على تعزيز إطار الأمن النووي على الصعيد العالمي وإنشاء نظم فعالة ومستدامة للأمن النووي على الصعيد الوطني. ويؤدي التعاون الدولي دورا أساسيا في الجهود التي تبذلها أرمينيا لتحسين نظام الحماية المادية الخاص بها. وبفضل ذلك التعاون، تتفد المحطة النووية لتوليد الكهرباء في أرمينيا عددا من المشاريع لتعزيز الأمن النووي على مستوى المنشأة تمشيا مع التوصيات ذات الصلة للوكالة. ونشدد على عدم مقبولية أي تهديدات لمحطتنا النووية لتوليد الطاقة. وتقدر أرمينيا الدور الرئيسي الذي تضطلع به الوكالة في تيسير التعاون الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالأمن النووي، بما في ذلك في سياق اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، بصيغتها المعدلة. ونحن بحاجة إلى العمل على تحقيق فهم وقبول دوليين بسرعة بأن علينا أن ننشط عملية صياغة معاهدة دولية ملزمة قانونا تحظر الهجمات المسلحة والتهديدات بشن هجمات على المنشآت النووية المخصصة للأغراض السلمية.

السيد غريغوريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): تعتقد أرمينيا أن التنفيذ والتعزيز الفعالين لآليات نزع السلاح وعدم الانتشار يكتسبان أهمية قصوى في ظل البيئة الدولية المضطربة الراهنة. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لفكرة إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تشكل حجر الزاوية في هيكل الأمن الدولي، وهي وثيقة دولية تاريخية ترمي إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيااتها وإلى تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والنهوض بهدف تحقيق نزع السلاح العام والكامل. وتؤكد أرمينيا من جديد دعمها الثابت للتنفيذ الكامل والتام والفعال لمعاهدة عدم الانتشار وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كأطراف غير حائزة للأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. ونأسف لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ومع ذلك، فإننا نتطلع إلى بداية دورة الاستعراض الجديدة وإلى المناقشات ذات الصلة الرامية إلى إحراز تقدم ملموس بشأن جميع الركائز الثلاث للمعاهدة، بما في ذلك المادة السادسة، التي من شأنها أن تعزز هيكل الأمن الدولي.

يؤدي الحوار بين الدول الحائزة للأسلحة النووية تقليديا دورا هاما في إحراز تقدم بشأن تحديد الأسلحة النووية. ورحبنا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، وكذلك بالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بمنع الحرب النووية وتجنب سباقات التسلح، وتأكيداتها من جديد على أنه لا يمكن كسب حرب نووية ويجب عدم خوضها أبداً. ونحث على مواصلة الجهود المشتركة الرامية إلى اتخاذ تدابير للتحقق والشفافية وبناء الثقة في مجال نزع السلاح النووي.

تعتبر أرمينيا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ركيزة وأداة لا غنى عنهما للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ولذلك، نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ ونود أن تؤكد اللجنة استعداد أرمينيا للإسهام في تحقيق ذلك الهدف. ونظام التحقق والرصد التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب

بلدي أنه شارك في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية ويرحب بإعلان وخطة عمل فيينا. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد أن التنفيذ الكامل للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها أمران أساسيان لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ومعالجة الأضرار التي سببتها الأسلحة النووية لوكينا وللضحايا الذين عانوا من العواقب الوخيمة للتجارب والتجارب النووية. إن من المهم الإشارة إلى أن الاجتماع الأول للدول الأطراف في المعاهدة قد عقد أيضا في بيئة جغرافية سياسية معقدة. لذلك فإن اعتماد خطة عمل فيينا يستحق تقديرنا الكامل. ونحث جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة على النظر في الانضمام أو التصديق عليها.

إن السلفادور طرف في عدد من الصكوك الدولية التي تعزز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونشيد بتصديق دومينيكا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بوصفها معلما تاريخيا يدل على التزام دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإنشاء منطقتنا منطقة للسلام. ونحث البلدان الثمانية المدرجة في المرفق 2 للمعاهدة على التصديق عليها دون تأخير بغية وضع حد للتجارب النووية ورعاية ضحاياها فضلا عن العمل فورا لتنفيذ التعويضات البيئية التي يحتاج إليها الناس والمجتمعات المتضررة. ونود أيضا أن نعرب عن قلقنا العميق إزاء إعلانات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن تجارب نووية محتملة ونحثها على التخلي عن سباق التسلح النووي. ينتظر بلدنا بفارغ الصبر استئناف المفاوضات بشأن معاهدة للحد من إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في أقرب وقت ممكن فضلا عن تدابير الشفافية فيما يتعلق باستخدام هذه المواد.

أخيرا، نود أن نشدد على مسألتين تعدان أولوية بالنسبة للسلفادور. أولا، أهمية مشاركة النساء والرجال على قدم المساواة في جهود نزع السلاح النووي باعتبارها أمرا حيويا بالنظر إلى الآثار غير المتناسبة للتعرض للإشعاع المؤين على النساء والفتيات. لذلك يسرنا أن نكون من المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/C.1/77/L.18 المعنون

في الختام، نود أن نعرب عن أملنا في أن تؤدي المناقشات الشفافة والشاملة للجميع بشأن مسائل الأمن العالمي إلى تقريب وجهات نظرنا وتهيئة بيئة مواتية بدرجة أكبر لتحقيق نتائج ملموسة في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):

أعربت السلفادور في محافل أخرى لنزع السلاح وعدم الانتشار عن اعتزازها بأن تكون جزءا من المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة ثلاثيلوكو، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم وكانت مصدر إلهام لإنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية، وهي في رأينا تعزز السلام والأمن الدوليين.

وفي ذلك الصدد، يسرنا أن نكون أحد المقدمين الرئيسيين لمشروع القرار A/C.1/77/L.13، المعنون "معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة ثلاثيلوكو)"، الذي عرضه وفد المكسيك، والذي يؤكد من جديد أهمية هذا الصك الدولي لمنطقتنا.

ولهذا السبب، نشعر بالقلق إزاء الفشل للمرة الثانية على التوالي في اعتماد وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بعد أربعة أسابيع من المناقشات المكثفة. والوثيقة الختامية لم تكن مثالية، ولكنها تمثل توازنا دقيقا في وضع دولي معقد. وسيسارك وفد بلدي مشاركة بناءة في أعمال المؤتمرات التحضيرية للمؤتمر الحادي عشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار. ونؤكد من جديد استعدادنا للعمل من أجل التوصل إلى اتفاقات مشتركة تمكننا من المضي نحو هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه ويتسم بالشفافية.

ويؤكد بلدي أن وجود أسلحة نووية جاهزة للإطلاق في أي لحظة ويجري تحديثها وتحسينها باستمرار يمثل أحد أكبر التحديات الراهنة التي تواجه نظام نزع السلاح العام. والضمان الحقيقي الوحيد لعدم استخدامها هو حظرها التام وإزالتها بالكامل. ولذلك، يسر وفد

أساسية. وتؤكد تركيا التزامها بالتفويض الكامل للمعاهدة ومواصلة تعزيزها في جميع ركائزها الثلاث. كما ناشد جميع الدول الأطراف بأن تتخذ التزاماتها وتعهداتها بموجب المعاهدة تنفيذًا كاملاً وكما تعهدت به في المؤتمرات الاستعراضية السابقة. ونكرر أيضاً ندائنا إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك. في غضون ذلك نرحب بالقرار الذي اتخذ في المؤتمر الاستعراضي بإنشاء فريق عامل معني بزيادة تعزيز عملية الاستعراض.

وتؤيد تركيا نزع السلاح النووي المنظم والتدريجي القابل للتحقق منه ولا رجعة فيه وأن يراعي البيئة الاستراتيجية ويستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ونشدد على المسؤولية الخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية ونشجعها على اتخاذ خطوات لزيادة تخفيض ترساناتها النووية وتحقيق قدر أكبر من الشفافية والحوار فيما يتعلق بسياساتها ومذاهبها النووية والأمنية. ونرى أن المبادرات القائمة مثل مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح ومبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي فضلاً عن تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي توفر سبلاً جيدة نحو بناء الجسور، خاصة بالنظر إلى هشاشة البيئة الأمنية في الوقت الراهن.

إن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل تهديداً خطيراً للأمن الدولي. تؤكد تركيا - بصفتها أحد أعضاء مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبلداً حديثاً في مجال الطاقة النووية - أهمية اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة فضلاً عن بروتوكولاتها الإضافية في الحفاظ على أمن وأمان التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية.

ونؤكد مرة أخرى تأييدنا لتنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها إنجازاً دبلوماسياً فريداً ساهم في صون الأمن الإقليمي والدولي. ونأمل أن تكلل بنجاح الجهود الجارية لإعادة العمل بالخطة. في غضون ذلك، ندعو إلى استئناف التعاون الحقيقي بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن التهديد الذي يمثله برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للقذائف التسيارية قد وصل إلى مستويات لم يسبق لها مثيل. ونكرر

”المرأة ونزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة“ الذي عرضته ترينيداد وتوباغو.

ثانياً، فيما يتعلق بالإشراك الواسع لأصحاب المصلحة، نود أن نشدد على أهمية كفالة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في هذه العمليات. وفي ذلك الصدد، يسلم بلدي بأن إسهامات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية التي يعمل أعضاؤها بلا كلل لتحقيق نفس أهداف نزع السلاح الكامل ستثري مناقشاتنا. إننا نقدر إيمانهم بذلك الهدف ونذكر أهمية التزامهم.

سيتاح النص الكامل لهذا البيان على البوابة الإلكترونية للوفود (e-DeleGATE).

السيد ياقوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): مما يؤسف له كثيراً أننا لم نتمكن من اغتنام فرصة تاريخية في هذا العام. فبعد أربعة أسابيع من المفاوضات المكثفة لم يتمكن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة من الاتفاق على وثيقة ختامية. لقد شارك وفد بلدي بشكل فعال في المداولات وقدمنا مع شركائنا في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح العديد من المقترحات والتوصيات المفيدة الهادفة إلى تحقيق نتيجة ملموسة. وفي حين أن الوثيقة الختامية التي لم تعتمد لم تكن مثالية، فإنها تضمنت العديد من العناصر القيمة التي أكدت من جديد أهمية الالتزامات السابقة وحددت خطوات تطلعية لتحسين تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار. وعلى وجه الخصوص، فإن تركيزها على الشفافية وتدابير الإبلاغ فضلاً عن الحد من المخاطر النووية يوفر لبنات بناء في إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه نحو الهدف النهائي: إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ويمكن لمجموعة العمل هذه أن توجه جهودنا في دورة الاستعراض الجديدة شريطة أن نستفيد من محتواها بطريقة متوازنة.

وبغض النظر عن النتيجة تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار والأساس الضروري لسعيها إلى نزع السلاح النووي. ولا تزال أهمية المعاهدة في جهود عدم الانتشار وكذلك في تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للتطبيقات النووية

أدلى به قادة الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية في كانون الثاني/يناير والذي أكد "أن الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض أبداً". وتحت اليابان الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما الاتحاد الروسي، على الوفاء بالتزامها الهام في ذلك البيان، ليس قولاً بل فعلاً. وتدين اليابان أقوال الاتحاد الروسي وأفعاله التي تتطوي على تهديدات نووية في سياق عدوانه على أوكرانيا.

من المؤسف حقاً أن مشروع الوثيقة الختامية لم يعتمد في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة بسبب اعتراض الاتحاد الروسي. ولكن ما زلنا بحاجة ماسة إلى العمل على تمهيد الطريق نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فضلاً عن استعادة وتعزيز الزخم بشأن نزع السلاح النووي. بدعم من التزام رئيس الوزراء كيشيدا الثابت بنزع السلاح النووي، قررت اليابان تقديم مشروع قرار جديد معنون "اتخاذ خطوات لرسم خريطة طريق مشتركة من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية" (A/C.1/77/L.61) يوفر طريقاً أساسياً للمضي قدماً في الظروف الدولية الراهنة نحو عالم خال من الأسلحة النووية. ويهتدي مشروع القرار بمسار خطة عمل هيروشيما التي أعلنها رئيس الوزراء كيشيدا في اليوم الأول من المؤتمر العاشر لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. وقد وردت العناصر الرئيسية لخطة العمل إلى حد كبير في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر. ويقترح مشروع القرار الذي نقدمه أيضاً عناصر تتضمن إجراءات وصياغة بشأن بعض الجوانب أفضل مما ورد في مشروع الوثيقة الختامية بهدف الحفاظ على الأفكار البناءة التي انبثقت عن المناقشة في المؤتمر الاستعراضي والتي لم ترد بالكامل في الوثيقة الختامية. ونأمل أن يحظى النهج الواقعي الذي نقترحه في إطار مشروع القرار بأوسع تأييد ممكن من الدول الأعضاء وأن يخلق زخماً جديداً لنزع السلاح النووي في الفترة المفضية إلى المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر لمعاهدة عدم الانتشار.

وتضطر اليابان لتكرار الإعراب عن قلقها العميق إزاء أنشطة كوريا الشمالية المكثفة في مجال تطوير الأسلحة النووية والقذائف. كما تدين اليابان بشدة السلسلة الأخيرة من عمليات إطلاق القذائف التسيارية، بما في ذلك عملية 4 تشرين الأول/أكتوبر التي حلقت فوق الأراضي اليابانية، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها ذلك منذ خمس

دعوتنا إلى إيجاد حل دبلوماسي لمشكلة برامج ذلك البلد في مجال الأسلحة النووية والقذائف التسيارية بحيث يفضي إلى نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

كما يظل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ عنصراً أساسياً في جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وندعو مرة أخرى جميع الدول، ولا سيما الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 إلى التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير. ونكرر دعوتنا أيضاً إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

ما تزال تركيا على التزامها الثابت بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ولا يزال تنفيذ قرار مؤتمر عام 1995 لاستعراض المعاهدة وتمديدتها مسألة ذات أولوية.

إننا نجتمع في وقت حرج يتسم بتصاعد المنافسات الجيوسياسية واستمرار الحرب في أوكرانيا وما يصحبها من خطاب نووي خطير ومخاطر تبعث على القلق في مجال الأمن والأمان النوويين. نود مرة أخرى أن نناشد بالتخلي بالمنطق السليم وأن نذكر بضرورة التقيد الكامل بالمبدأ القائل بأن "الحرب النووية حرب لا غالب فيها ويجب ألا تُخاض أبداً".

السيد أوغاساوارا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد انقضى الآن سبعة وسبعون عاماً على إلقاء القنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي. ومنذ ذلك الحين ظلت مهمة اليابان مكرسة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. لقد جعل العدوان الروسي على أوكرانيا الطريق نحو عالم خال من الأسلحة النووية أمراً شاقاً. ولكن يجب ألا نتوان في جهودنا لتحقيق أي مكاسب واقعية ممكنة نحو تحقيق ذلك الهدف. وتحت اليابان جميع الدول على بذل كل جهد ممكن لضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق والامتناع عن أي خطاب تحريضي يتعلق باستخدام الأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، فإن خطاب الرئيس بوتن بشأن القوة النووية الروسية - في سياق العدوان على أوكرانيا - يتناقض تماماً مع البيان المشترك الذي

النوعية هي الضمان الوحيد لعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها. كما أكدت فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة في عام 1996 بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها (A/51/218، المرفق) بشكل لا لبس فيه أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها غير قانوني ويشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وترى نيبال أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل حجر الزاوية في نزع السلاح النووي. ونأسف لفشل المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة مؤخرا في التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء. بيد أننا نحث الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة طوعا. وتشدد نيبال على أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم مبادئ الشفافية والالرجعة وإمكانية التحقق بغية الإزالة التامة للأسلحة النووية. وما زلنا بحاجة ماسة إلى صك عالمي وملزم قانونا يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتقديم ضمانات أمنية للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف. وتدعو نيبال إلى الشروع في أقرب وقت ممكن في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ويمكن التحقق منها لأجل التصدي للمخزونات الحالية وحظر إنتاج المواد الصالحة لصنع الأسلحة. ونعتقد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية سيساعدنا على تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. كما تؤيد نيبال حق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار. ونشدد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع تعزيز آلية ضماناتها لمنع الانتشار.

ختاما، تدعو نيبال الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى العودة إلى طريق الحوار والدبلوماسية بثقة وإيمان متجددين بهدف نزع السلاح النووي، لأن الإزالة التامة للأسلحة النووية هي السبيل الوحيد لضمان عدم استخدامها والتهديد باستخدامها.

سنوات. وتدعو اليابان جميع الدول الأعضاء إلى إعادة تأكيد التزامها الثابت بهدف التفكيك الكامل والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه لجميع أسلحة كوريا الشمالية وبرامجها النووية القائمة، فضلا عن القذائف التسيارية بجميع فئات مداها وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى التنفيذ الكامل لتلك القرارات.

السيد راي (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

إننا نعيش أصعب الأوقات في التاريخ الحديث كما لم نشهد مثل هذه التهديدات الخطيرة باستخدام الأسلحة النووية على مدى 77 عاما. وإذ تعلمت الجمعية العامة الدروس المستفادة من الدمار الذي لحق بهيروشيما وناغازاكي اتخذت في 24 كانون الثاني/يناير 1946 أول قرار لها، القرار 1 (د-1) بشأن القضاء على الأسلحة الذرية وجميع الأسلحة الرئيسية الأخرى التي يمكن تكيفها مع أغراض الدمار الشامل. ومما يؤسف له أن عددا قليلا من البلدان العظمى قد احتفظت بعدد مذهل من الأسلحة النووية وحازت عليها وراكتها وواصلت تحديثها خلافا لالتزاماتها وتعهداتها بنزع السلاح النووي. وبالتالي فإنه لا يمكن التوفيق بين هذه المفارقة الحالية وضميرنا المشترك. لقد شهدنا نفقات غير عادية على تحديث الأسلحة النووية وتطويرها بذريعة الردع النووي بينما نحن في حاجة ماسة إلى الموارد اللازمة للتصدي للفقر والجوع والمرض والكوارث البيئية التي تجرد الإنسان من إنسانيته. إن البشرية جمعاء على حافة سوء التقدير أو تصعيد الحرب النووية بسبب التوترات الجيوسياسية المتصاعدة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. علاوة على ذلك، فإن المسائل الناشئة عن الاستخدام غير المسؤول للتكنولوجيات الناشئة والسيبرانية جعلتنا أكثر عرضة للخطر. إن المجتمع الدولي يستحق السلام والازدهار الدائمين عوضا عن التهديد الخفي المستمر بالإبادة النووية.

تؤكد نيبال مجددا موقفها المبدئي بأنه لا يمكن ضمان السلام والأمن العالميين إلا بنزع السلاح الشامل والمحدد زمنيا للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن الإزالة التامة للأسلحة

وعدم الانتشار النوويين على الصعيد العالمي. وفي ذلك الصدد، تشدد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وقد رحبنا بستة تصديقات جديدة عليها في عام 2022 ليرتفع العدد الإجمالي للبلدان التي صدقت على المعاهدة إلى 176 دولة. يأمل وفد بلدي أيضا في أن تتنظر الدول الأعضاء التي لم تصدق عليها بعد في القيام بذلك حتى يتسنى دخولها حيز النفاذ. كما تشيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدور الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم الانتشار النووي وتعزيز الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية فضلا عن الأمان والضمانات النووية.

وعلى هامش الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية قدمت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تكييفها لبروتوكولات الكميات الصغيرة المعدلة إلى المدير العام للوكالة. كما قدمنا تقريرنا الوطني الأولي عن بروتوكولات الكميات الصغيرة بعد شهر. وسوف تمثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية امتثالا تاما لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية المعدلة، وستتظر في الانضمام إلى الصكوك الدولية المتبقية ذات الصلة تعبيراً عن التزامنا الثابت بالنظم الدولية لنزع السلاح.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام بلدي الراسخ بالنظم الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك جميع الجهود الرامية إلى جعل عالمنا خاليا من الأسلحة النووية وضمان السلم والأمن العالميين المستدامين.

السيد سالمين (الكويت): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز والعراق باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.11).

إن عالمنا اليوم يمر بتحديات عديدة خطيرة وتطورات متسارعة تتصف بالخطورة وخير برهان على ذلك تنامي التوترات على الساحة الإقليمية والدولية واستمرار الدول الحائزة للأسلحة النووية في تطوير ترساناتها النووية والتلويح بها ناهيك عن تمسكها بسياسات الردع

السيد فونغنوركيو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وفيت نام باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على التوالي (انظر A/C.1/77/PV.11).

لقد شهدنا في السنوات الأخيرة خطرا أكبر بسبب احتمال الاستخدام المتعمد أو العرضي أو الخاطئ أو غير المأذون به للأسلحة النووية، الأمر الذي ربما يؤدي إلى دمار كارثي لا يوصف للبشرية جمعاء. لذلك نعتقد أن القضاء التام على الأسلحة النووية يعد السبيل الوحيد لمنع استخدامها أو التهديد باستخدامها ولضمان إيجاد عالم خال من الكوارث النووية. يؤيد وفد بلدي جميع الجهود الدولية الرامية إلى جعل عالمنا خاليا من الأسلحة النووية، ويرحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية وتعزيزه الذي عقد في 26 أيلول/سبتمبر.

ولا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ونأسف لأن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في آب/أغسطس من هذا العام لم يحقق هدفه المنشود في التوصل إلى وثيقة ختامية. لذلك ندعو جميع الدول الأطراف في المعاهدة إلى تجديد التزامها بالتنفيذ الكامل لها.

وتلتزم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التزاما ثابتا بمعاهدة حظر الأسلحة النووية وستواصل الدعوة إلى تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وفي ذلك الصدد، رحبنا بعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في فيينا في حزيران/يونيه. والذي أدى إلى اعتماد إعلان وخطة عمل فيينا اللذين سيوجهان تنفيذ المعاهدة وبمهدان الطريق لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ويرى بلدي - بوصفه طرفا في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا - أن إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية يعدّ إسهاما كبيرا في تعزيز نزع السلاح

وفيما يتصل بمسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، تجدد دولة الكويت تأكيدها على ضرورة انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم إلى المعاهدة والعائق الذي يمنع إنشاء هذه المنطقة. كما أن مسؤولية تنفيذ جميع قرارات مؤتمرات الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة للأعوام 1995 و 2000 و 2010 خاصة تلك المتصلة بإنشاء المنطقة في الشرق الأوسط تقع على عاتق جميع الدول الأطراف في المعاهدة، لا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بخطة الأمين العام الجديدة للسلام في إطار خطتنا المشتركة (A/75/982) والتي تمهد الطريق لضمان استدام الأمن والاستقرار الدوليين. هذا وتعرب دولة الكويت عن أسفها لعدم التوصل إلى توافق في الآراء في آب/أغسطس بشأن وثيقة ختامية للمؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة المعقود في آب/أغسطس الماضي. كما تدعو دولة الكويت الأطراف في المعاهدة إلى المشاركة الفعالة في المؤتمر القادم بهدف التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة تعزيزاً لمصادقية المعاهدة واستدامتها.

يرحب بلدي بنجاح عقد دورتي المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقاً لمقرر الجمعية العامة 546/73 برئاسة الأردن والكويت على التوالي، حيث تم التوصل من خلالهما إلى نتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية. كما نؤكد على دعمنا للبنان في رئاسته للدورة المقبلة للمؤتمر، ونكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى المشاركة في المؤتمر بهدف التفاوض على وثيقة توافقية وملزمة.

ختاماً، نتطلع إلى دعم نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين من خلال تحمل جميع المسؤوليات بالطرق المثلى وتعزيز روح التعاون واستمرار الحوار المفتوح والبناء لتحقيق الغاية المنشودة وهي صون الأمن والسلام الدوليين.

النووي، جميعها تحديات تثبت أن نظام عدم الانتشار يمر بمرحلة حرجية تحتم علينا ضرورة تسخير كافة الإمكانيات لتخليص البشرية من تلك الأسلحة. وفي هذا الصدد، تجدد دولة الكويت التأكيد على مواقفها الثابتة فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي. تلك المواقف المتمثلة في إرساء السلم والأمن والاستقرار في العالم. وتؤمن دولة الكويت بأنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والسلم مع انتشار وتدفق الأسلحة بأنواعها المختلفة، خاصة النووية منها.

يؤكد بلدي على أهمية العمل المتعدد الأطراف باعتباره الأسلوب الأمثل لمعالجة جميع قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وتدعو إلى أهمية حشد الإرادة السياسية الحقيقية لدعم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مصادقية الاتفاقيات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل. كما نرحب بدخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021 وانعقاد اجتماعها الأول للدول الأطراف في المعاهدة في حزيران/يونيه الماضي في فيينا. ونؤكد على أن تلك المعاهدة لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إنما هي جزء لا يتجزأ من تحقيق أهداف معاهدة عدم الانتشار ودفع عجلة التقدم نحو الهدف المرجو وهو تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

تشكل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وبهذا الشأن فإن بلدي يتفق مع جاء في بيانات الدول التي شددت على أهمية تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية المعاهدة من أي وقت مضى، خاصة وأنها بتنا نعاصر التهديد باستخدام هذه الأسلحة. ونؤكد على ضرورة احترام التوازن بين الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتصحيح الخطأ الناجم عن تعمد التركيز من جانب بعض الدول الأطراف في المعاهدة على ركيزة دون الأخرى. كما نؤكد على ضرورة تفعيل آليات التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ودعم حقوق الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في أعمال حقها الكامل وغير القابل للتصرف في استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

السيدة تيكا (إثيوبيا) (تكلمت بالإنكليزية): أودّ أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الفعالة جداً التي واصلتم بها قيادة أعمال اللجنة الأولى، وأكرر التأكيد على دعم وفد بلدي الكامل لكم.

إن العالم في حالة اضطراب. فالآثار السلبية للجائحة وتغير المناخ والفقر والإرهاب، فضلاً عن أزمات الغذاء والوقود والأزمات المالية، هي التحديات المتشابكة والمعقدة التي يواجهها العالم. ومما يؤسف له أن تلك التحديات المتعددة الأوجه، مقترنة بالتنافس العالمي المتزايد والتوتر الجيوسياسي، تعني أن تعددية الأطراف تواجه صعوبات في تقديم حلول للتصدي لها. وعلاوة على ذلك، يشعر العالم بقلق بالغ إزاء انتشار الأسلحة النووية والتسلح. وقد أعلنت جميع الدول الأعضاء تقريباً مراراً وتكراراً أن الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد للبشرية ولبقاء الحضارة.

والأمر الذي يبعث على القلق البالغ هو عدم وجود إرادة سياسية كافية لترجمة أقوالنا وقراراتنا إلى أفعال ملموسة. ولهذا السبب، بدلاً من نزع السلاح النووي وإحراز تقدم نحو إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإن ما نشهده على نحو مثير للجزع هو تحديث الترسانات النووية. وبالنظر إلى سباق التسلح الحالي والافتقار إلى نظام رصد عالمي فعال وقوي، هناك احتمال كبير بأن تقع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في أيدي أطراف مارقة من غير الدول، مما يضاعف التهديدات للسلام والاستقرار العالميين. وهناك أيضاً قلق من أن خطر الحرب النووية لم يقل بل ازداد نتيجة للتقدم التكنولوجي. ويحذرنا الخبراء بحق من أن التكنولوجيا الحديثة تضاعف القدرة التدميرية للنزاع النووي من خلال إدخال أسلحة عالية التقنية وتحسينات بعيدة المدى في الذكاء الاصطناعي. ويبدو أننا ما زلنا نفتقر إلى إطار مشترك موثوق به ومحدث للحوار للنهوض بالاستخدام السلمي لهذه التكنولوجيات المتقدمة. ومن ثم فإن ما نفتقر إليه اليوم بالفعل هو الشراكة والقيادة العالميتان الحقيقيتان لتنفيذ ما نواصل الدعوة إليه. وإلى أن يظهر العالم، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، الالتزام السياسي الذي تمس الحاجة إليه لاتخاذ إجراءات ملموسة،

السيد القيسي (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد الأردن البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً العراق باسم المجموعة العربية وإندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11) ويود أن يضيف بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

على الرغم من الإخفاقات المتتالية للمؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في اعتماد وثيقة ختامية تحظى بتوافق الآراء، سيواصل الأردن دعوته إلى عالم خالٍ من جميع الأسلحة النووية. ونؤكد من جديد على الدور الحاسم الذي تؤديه معاهدة عدم الانتشار في صون الأمن الدولي واستمرار صلاحيتها، فضلاً عن أهمية تحقيق عالميتها. لذلك نحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على مواصلة المشاركة البناءة لتمكين المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر من التوصل إلى وثيقة ختامية بتوافق الآراء لكي تتغلب على الجمود في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد الدولي الذي لا تزال آثاره تنعكس سلباً على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، يؤكد الأردن على استمرار صلاحية الالتزامات السابقة، ويدعو جميع الدول الأطراف، وخاصة الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها ومسؤولياتها ذات الصلة، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل والفعال والفوري للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام 1995. وبالتالي، نحث جميع الدول الأعضاء على الترحيب بعقد الدورتين الأولى والثانية للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. كما يتطلع الأردن إلى دعم الدول الأعضاء للدورة الثالثة المقبلة للمؤتمر التي ستعقد برئاسة لبنان. ونهيب بجميع الأطراف المدعوة في المنطقة إلى المشاركة بنشاط في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق هدفنا الأساسي المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

وبهدف تبديد تلك المخاوف، توافقت الجهود الدولية الجماعية على الوصول إلى اتفاقيات ومعاهدات حول حظر وتحرير تطوير واستخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أو التهديد باستخدامها لضررها الجسيم على الوجود البشري وتدميرها للأنظمة البيئية. ويؤكد وفد بلدي على أهمية التقيد الصارم والتام بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، بما في ذلك معاهدة حظر التجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير 2021. وفي هذا السياق، يعرب وفد بلدي عن الأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي العاشر للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى وثيقة ختامية.

إن عدم تحقيق المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط لا يمثل تهديداً للسلم والأمن لدول المنطقة فحسب، وإنما يتجاوز تأثيره إلى جميع دول العالم. ويعرب وفد بلدي عن قلقه حيال عدم إحراز تقدم في هذا الشأن، بالإضافة إلى عدم تنفيذ الالتزامات المترتبة على نتائج مؤتمر استعراض معاهدة حظر الانتشار النووي لعام 1995 والخطوات الصادرة عن مؤتمر استعراض عام 2000 وخطة عمل 2010، وكذلك فشل المؤتمر الاستعراضي لعام 2015 لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد دولة قطر على ترحيبها بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي سيعقد وفقاً لمقرر الجمعية العامة 546/73 وفي هذا الصدد، تعرب دولة قطر عن دعمها لرئاسة الجمهورية اللبنانية الشقيقة للدورة الثالثة للمؤتمر لهذا العام التي ستعقد خلال الفترة من 14 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، كما تعرب عن تطلعها إلى تعاون جميع دول المنطقة لإنجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه المرجوة من أجل تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

ودعماً للجهود الإقليمية والدولية للقضاء على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، فقد استضافت دولة

ستظل أقوالنا مجردة إلى حد كبير من غايتها، وسيظل إنشاء عالم خالٍ من الأسلحة النووية أمراً بعيد المنال. ولو أننا حققنا نزع سلاح حقيقي وفعال وحُصصت البلايين من الموارد المالية التي أنفقت على سباق التسلح للقضاء على الفقر، لتحسنت حالة البشرية وسلامة كوكبنا. وتعتقد إثيوبيا أن هدفنا النهائي ينبغي أن يكون إنقاذ البشرية من ويلات الحرب، على نحو ما يعدنا به ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نشدد على أن الوقت قد حان للدبلوماسية كي نتجنب وقوع كارثة.

وقد برهنت إثيوبيا على التزامها بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا بالتوقيع والتصديق على معاهدة بليندابا. وتؤيد إثيوبيا أيضاً إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لأن ذلك يعزز صون السلام والأمن في المنطقة. كما ندعو جميع الدول إلى إعادة تأكيد التزامها بالحفاظ على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزها والتي تشكل حجر الزاوية للأمن الدولي. وتشدد إثيوبيا أيضاً على حق جميع الدول في تطوير وإنتاج واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية حصراً. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي بقوة مهمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بالتحقق من امتثال الدول لالتزاماتها، بموجب معاهدة عدم الانتشار وغيرها من اتفاقات عدم الانتشار، بعدم استخدام المواد والمرافق النووية إلا للأغراض السلمية.

السيدة السليطي (قطر): يعرب وفد بلدي عن تقديره لجهودكم، سيدي الرئيس، والوفود المشاركة في أعمال اللجنة الأولى.

يتنامى في الوقت الحالي، بشكل غير مسبوق، قلق المجتمع الدولي حيال انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، كنتيجة لانتشار التوترات والنزاعات المسلحة، بما في ذلك نشوء نزاعات مسلحة جديدة ذات تأثيرات واسعة إقليمية وعالمية، مما يضاعف مخاطر الحوادث والهجمات المحتملة باستخدام الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل. وعليه، فإن الجهود الدولية لنزع السلاح الشامل والكامل وعدم الانتشار النووي تظل هي رأس الرمح في الوصول إلى السلم والأمن المنشودين على المستويين الإقليمي والدولي.

فيما يتعلق بالركيزة التي أحرز بشأنها أقل قدر من التقدم - نزع السلاح. ونحن بحاجة إلى أطر زمنية لتنفيذ الالتزامات المتصلة بها، بالإضافة إلى مؤشرات وتقارير مرحلية للمتابعة السليمة. وبالمثل، فمن الضروري مراعاة مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية في تنفيذ جميع التزامات معاهدة عدم الانتشار.

إن نزع السلاح النووي هو الأولوية القصوى. وإحراز تقدم في هذا المنحى ضروري ومعقول، بالنظر إلى مرور 52 عاماً على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ وما زال يتعين علينا أن نحقق نزع السلاح العام الكامل. ولا تزال موارد قيمة تخصص لبرامج استبدال وتحديث الأسلحة النووية ووسائل إيصالها ومرافق إنتاجها. ولا يزال استخدام الأسلحة النووية جزءاً من المذاهب العسكرية، بل ويثبت أقدامه فيها. إن معاهدة عدم الانتشار ليست عالمية: فخطر الانتشار، الأفقي والرأسي على حد سواء، لا يزال قائماً. وكما أشرنا بالفعل، نحن في أعلى مستوى من الخطر النووي منذ الحرب الباردة.

وعلى الرغم من أننا لم نعتد وثيقة ختامية في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار، يمكننا أن نتخذ خطوات فيما يتعلق بالتدابير العاجلة والضرورية للحد من المخاطر، وبناء الجسور، والبحث عن التقارب وتجديد الحوار. ونأمل أن نحرز تقدماً بالتوازي مع الدورة المقبلة لعملية الاستعراض، بالعمل بإرادة سياسية وتصميم على تحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل تحقق صارم بغية ضمان السلام والأمن الدولي والحفاظ على الأرواح.

وتؤكد كولومبيا من جديد ضرورة الحفاظ على الصكوك القانونية والقانون الدولي والأطر المؤسسية الدولية وتعددية الأطراف. وما نحتاج إليه أكثر من أي وقت مضى، في لحظات خيبة الأمل والتوتر، هو تجديد الحوار، والاعتراف بسلامة الآخرين وكرامتهم، والاعتراف بأنفسنا وبإنسانيتنا في إنسانية الآخرين. ونؤكد من جديد أننا سننقل إلى القرن الثاني والعشرين من خلال الحوار والتضامن والتعاطف - لا الردع. وستواصل كولومبيا العمل في ذلك الاتجاه.

السيدة تران (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل فييت نام باسم رابطة أمم جنوب

قطر خلال الفترة من 12 إلى 15 أيلول/سبتمبر 2022 الندوة العربية الأولى حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي التي نظمتها اللجنة الوطنية لحظر الأسلحة بدولة قطر، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، والتي نظرت في موضوع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، من ضمن قضايا أخرى.

ختاماً، تؤكد دولة قطر على أهمية التعاون الدولي للتخلص من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار من أجل المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيدة كوينتيرو كورثيا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فضلاً عن كونها دعامة أساسية لهيكل السلام والأمن الدوليين. وواجبنا هو الحفاظ عليها وتعزيز تنفيذها الكامل. إن وجود أكثر من 12 700 من الأسلحة النووية - أكثر من 3 700 منها منتشرة مع القوات العاملة و 2 000 في حالة تأهب - وبرامج استبدال وتحديث تلك الأسلحة ووسائل إيصالها ومرافق إنتاجها قد وضعت حضارتنا وأسسها الأساسية في حالة من عدم اليقين الشديد.

وكما تؤكد الأدلة العلمية، أظهر لنا التاريخ العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية والمؤلمة والطويلة الأمد لاستخدام الأسلحة النووية ولأي تفجير نووي. وهذا هو أقوى الأسباب التي لا جدال فيها لاتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للإزالة التامة للأسلحة النووية، وتلك هي الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. إنه واجب أخلاقي للأجيال الحالية والمقبلة ومسؤولية لا مفر منها. لقد أوصلتنا أحداث هذا العام إلى أعلى مستوى من الخطر النووي منذ الحرب الباردة، مما يدل على الهشاشة الخطيرة لافتراض أن الأسلحة النووية ونظم الدفاع والردع توفر الأمن. لا تتحدى الأسلحة النووية ذلك الافتراض فحسب، بل تتحدى أيضاً وجود البشرية في حد ذاته.

ونأسف لأن المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم الانتشار لم يحقق نتيجة إيجابية، خاصة بالنظر إلى شبح التهديد النووي الكامن بيننا. ومن الضروري المضي قدماً في التنفيذ الكامل للمعاهدة، وخاصة

ونظراً للعواقب الكارثية المحتملة للأسلحة النووية على صحة البشر وسبل عيشهم وعلى البيئة، يشجع وفد بلدي الدول الأخرى على التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن.

كما أن إضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ في وقت مبكر أمر هام لهدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مع كون انضمام الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 لمعاهدة الحظر أمراً حاسماً. ونؤيد أيضاً البدء المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وينبغي أن تسير هذه الجهود الدولية جنباً إلى جنب مع الجهود المبذولة على الصعيد الإقليمية. تلتزم الدول الأعضاء في الرابطة بجعل جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتتطلع إلى العمل عن كثب مع الدول الحائزة للأسلحة النووية من أجل التوقيع والتصديق في وقت مبكر على بروتوكول معاهدة بانكوك في ذلك الصدد. ونؤيد تأييداً تاماً بذل المزيد من الجهود لتعزيز المناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية وإنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط.

ونشدد على أهمية مواصلة الحوار والمفاوضات من أجل السلام والأمن والتنمية في شبه الجزيرة الكورية.

وتتضمم فييت نام إلى الدول الأعضاء الأخرى في التأكيد مجدداً على حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونشيد بالدور الهام الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفها قناة متعددة الأطراف لتعزيز التطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية. ونقدر تقديراً كبيراً المزيد من التعاون مع الوكالة ونتطلع إلى ذلك وإلى الدعم الذي تقدمه.

فلا يمكن أن يخلو العالم خلواً حقيقياً من الكوارث المحتملة التي تسببها الأسلحة النووية ما لم يتم حظر تلك الأسلحة وإزالتها إزالة تامة. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام فييت نام القوي بالإسهام البناء في جهود المجتمع الدولي لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

شرق آسيا، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

إن موضوع دورة الجمعية العامة لهذا العام مناسب ووثيق الصلة، خاصة فيما يتعلق بعمل اللجنة الأولى. ويواجه نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين تحديات متشابكة ناجمة عن البيئة الأمنية الدولية المتزايدة التعقيد وتطوير تكنولوجيات جديدة. إن خطر سباق التسلح النووي وشبح الحرب النووية يلوح في الأفق القريب فوق كوكبنا. وفي بيان صدر مؤخراً، حذر الأمين العام من خطر نسيان الدروس الرهيبة المستفادة من هيروشيما وناغازاكي والحرب الباردة. لذلك تؤكد فييت نام من جديد سياستها الثابتة المتمثلة في دعم جميع الجهود المبذولة بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية بغية تحقيق الإزالة التامة لتلك الأسلحة. ونتشاطر القلق من أن النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح يتعرض لضغوط شديدة. وبناء على ذلك، من الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الناشئة، بما في ذلك عن طريق إنشاء آليات جديدة لتعزيز تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وتحديد الأسلحة بين الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية. ونضم صوتنا إلى أصوات الآخرين في التشديد على الحاجة إلى تقديم ضمانات الأمن السلبية الملزمة قانوناً من الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتقدر فييت نام تقديراً كبيراً جميع الجهود التي أسهمت في عقد مؤتمر الأطراف العاشر لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود في آب/أغسطس الماضي. غير أننا نأسف لأن المؤتمرين الاستعراضيين التاسع والعاشر لمعاهدة عدم الانتشار فشلا في اعتماد وثيقة ختامية توافقية كان يمكن أن توفر لنا زخماً أكبر نحو نزع السلاح العام الكامل. ونحث جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، على مضاعفة جهودها لتنفيذ المعاهدة، ولا سيما المادة السادسة منها، في دورة الاستعراض المقبلة.

وفي مواجهة هذه النكسات، نرحب بنجاح الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية واعتماده إعلاناً وخطة عمل.

المشتركة عديمة القيمة من وجهة نظر عدم الانتشار في هذا الوقت. إن سلوك إيران خلال العام ونصف العام الماضي، الذي واصلت بموجبه تحت ستار المفاوضات الجارية إحراز تقدم سريع في قدراتها النووية، يشير إلى أنها لم تتخلّ أبداً عن سعيها وراء الآفاق النووية العسكرية، كما كشف الأرشيف النووي المضبوط. وتتنظر إيران إلى المفاوضات باعتبارها أداة ملائمة لكسب الوقت. وبالتوازي مع سعيها النووي، واصلت إيران انتهاك التزاماتها بالضمانات تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي. وقد تجنبت منذ أربع سنوات وحتى الآن تقديم إجابات كافية إلى الوكالة بشأن أربعة تحقيقات تتعلق بنشاط غير معن للمواد النووية حدث في مواقع نووية غير معلنة.

ولا يزال وجود أنشطة نووية غير معلنة في سورية مهماً ومثيراً للقلق، وكذلك الأسئلة المتعلقة بطبيعة وحالة تشغيل مواقع ومواد محددة داخل سورية التي لا تزال دون إجابة. وقد تم بناء مفاعل نووي سري في انتهاك صارخ للالتزامات سورية المتعلقة بالضمانات، إذ كان ينبغي إبلاغ الوكالة به. ولو كان المفاعل قد اكتمل وأصبح جاهزاً للعمل، لكان مناسباً بشكل مثالي لإنتاج البلوتونيوم للأسلحة النووية. يجب على سورية أن تتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتزعم بعض الأطراف الفاعلة في المنطقة أنه يمكن الشروع في هيكل أممي شامل في الشرق الأوسط دون التواصل المباشر مع إسرائيل، ودون الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة ومأمونة، ودون الحد من التوترات الإقليمية أو بناء الثقة والاطمئنان اللازمين بين دول المنطقة، ودون اعتبار للمعايير والمبادئ التي تم الاتفاق عليها في المحافل ذات الصلة. وهذا موقف لا يمكن الدفاع عنه. تبين التجربة من المناطق الأخرى أن أي إطار للأمن الإقليمي لا يمكن إلا أن يكون نتاج رغبة سياسية متبادلة لجميع الأطراف في المنطقة في التعامل مع بعضها البعض، بحيث يأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لكل دولة من الدول ويجسد الترتيبات التي تتوصل إليها جميع الدول المعنية بحرية، على النحو المنصوص عليه في تقرير

السيدة معيان (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): على الجبهة النووية، تواصل إسرائيل دعم النظام العالمي لعدم الانتشار. وتسهم إسرائيل في أنشطة الأمان والأمن وعدم الانتشار النووية، بما في ذلك في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتشاطر إسرائيل القلق من أن المصادر المشعة قد تستخدم لارتكاب أعمال إرهابية. في عام 2012، وقّعت إسرائيل على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي وانضمت إلى اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية، بما في ذلك تعديل عام 2005. وعلاوة على ذلك، فإن إسرائيل عضو في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وتؤيد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشارك في قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التي وضعتها الوكالة ونشارك في لجناتها الإرشادية في مجال الأمن النووي. وتدرك إسرائيل أهمية الجمع بين الأدوات القانونية الدولية وسياسة مراقبة الصادرات.

وتقدر إسرائيل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعترف بإسهامها في نظام عدم الانتشار. ومع ذلك، فإن أي نظام لعدم الانتشار لا يكون فعالاً إلا بقدر فعالية مستوى امتثال أعضائه. وللأسف، فإن معاهدة عدم الانتشار في حد ذاتها لا توفر علاجاً للتحديات الأمنية الفريدة في الشرق الأوسط، ناهيك عن الانتهاكات المتكررة للمعاهدة من جانب بعض الدول الأعضاء فيها. وقد وقعت أربع من الحالات الخمس للانتهاكات الخطيرة لمعاهدة عدم الانتشار في الشرق الأوسط منذ دخولها حيز التنفيذ.

وما فتئت إيران، على مدى عقود حتى الآن، تمضي مسرعة قدماً في برنامجها النووي غير المشروع، وهي تمتلك حالياً كميات كبيرة من المواد النووية العالية التخصيب. وقد أحرزت، في الوقت نفسه، تقدماً كبيراً في معالجة معدن اليورانيوم، فضلاً عن تطوير وتصنيع أجهزة الطرد المركزي المتقدمة. تلك التطورات، ولا سيما اكتساب إيران للمعارف المتراكمة التي لا رجعة فيها، تجعل خطة العمل الشاملة

التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. ويجب أن نغتتم فرصة الدورة المقبلة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار لتجديد التزاماتنا بالمعاهدة وضمان تنفيذ الالتزامات التي اتفقنا عليها.

وقد وقّع المغرب، بوصفه عضواً في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي، ويساهم في الجهود الرامية إلى تعزيز ضمانات الوكالة بوصفه دولة طرفاً في معاهدة بليندايا بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا. ويؤمن المغرب أيضاً إيماناً راسخاً بأهمية دور معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نزع السلاح النووي. ومن المؤسف أن المعاهدة لم تدخل بعد حيز النفاذ بعد مرور أكثر من 25 عاماً على فتح باب التوقيع عليها وعلى الرغم من الدعم الكبير الذي تحظى به، بتوقيع 186 دولة عليها وتصديقها من 176 دولة. وقد أثبت نظام التحقق في المعاهدة فعاليته وما زال يحرز تقدماً، ونتطلع إلى تفعيله ودخوله حيز النفاذ. وما برح المغرب يبذل الجهود باطراد، بوصفه بلداً ملتزماً بالسلام، لتعزيز دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وتحقيق عالميتها بغية تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويشجع المغرب أيضاً على إجراء مفاوضات جادة وشفافة من أجل إبرام معاهدة متعددة الأطراف وعالمية وغير تمييزية تحظر بشكل لا رجعة فيه وقابل للتحقق إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية، وبغية تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار.

إن للمناطق الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل دور حيوي تؤول فيه في السلام والأمن الإقليميين والدوليين، ولا سيما في الشرق الأوسط. وقد رحّب المغرب باعتماد مقرر الجمعية العامة 546/73 وتنظيم الاجتماعين الأول والثاني لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، في عامي 2019 و 2021، تحت القيادة القديرة للبلدين الشقيقين: الأردن والكويت. ويكرر المغرب تأكيد الصلة الوثيقة بين تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى والالتزام بإزالة الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفقاً لقرار عام

هيئة نزع السلاح بشأن المبادئ التوجيهية والأسس للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولا يمكن لأي شيء آخر غير ذلك أن يكون قاعدة مفيدة للحوار فيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. إن مبادرات تنطوي على سوء نية مثل المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط تتعارض مع المبادئ التوجيهية والأسس المعتمدة لأي مناطق خالية من الأسلحة النووية وهي غير مفيدة. ولن تشارك إسرائيل في عمليات مصطنعة تتجاوز الممارسة المعمول بها.

السيد المزواقي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من: إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، والعراق، بالنيابة عن مجموعة الدول العربية، ونيجيريا، بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/77/PV.11)، ويود أن يضيف بعض التعليقات بصفته الوطنية.

تشاطر المملكة المغربية المجتمع الدولي شواغله إزاء تطوير الأسلحة النووية وانتشارها، الأمر الذي يقوض السلام والأمن الدوليين. إن الزيادة المتجددة في التهديدات النووية والعواقب التي لا رجعة فيها لاستخدام الأسلحة النووية على البيئة وعلى الأرواح البشرية تجبرنا جميعاً على العمل بعزم لتحقيق الحظر الكامل لهذه الأسلحة. ولا يزال المغرب يعتقد أن الأسلحة النووية ليست ضماناً للأمن أو الاستقرار على الصعيد الإقليمي أو الدولي. إن أفضل ضمان للسلام والأمن الدوليين لا يقوم على القوة العسكرية أو المخزونات النووية بل على التعايش السلمي الذي يجعل من الممكن تهيئة الظروف الملائمة للتنمية وللتبادلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الرامية إلى تعزيز رفاه البشرية وازدهارها.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار. ولا يزال بلدي ملتزماً بمصادقتها التي تعتمد على عالميتها وتحقيق أهدافها من خلال تنفيذ ركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً، وهي نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار، والتعاون من أجل الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأجل

يحظر أيضا المواد الانشطارية المستخدمة في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المماثلة. ونرحب بالعمل الكبير الذي أنجزه مؤتمر نزع السلاح هذا العام ونحثه على اعتماد توصيات محددة بشأن نزع السلاح النووي لكي تنتظر فيها الجمعية العامة. وقد اتخذت الجمعية العامة، بمبادرة من كوبا وبدعم من حركة عدم الانحياز، القرار 32/68 الذي أعلنت فيه يوم 26 أيلول/سبتمبر اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونذكر ببدء حركة عدم الانحياز لتعزيز مشاركة جميع الدول الأعضاء في الجلسات العامة الرفيعة المستوى للجمعية مشاركة بناء للاحتفال بذلك اليوم، الذي يتيح فرصة مواتية للتفاعل بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.

ونرحب بالمشاركة في التوسع في معاهدة حظر الأسلحة النووية والتفاوض بشأنها، وهي أول صك ملزم قانونا يشير إلى الطابع غير القانوني لتلك الأسلحة. ونرحب بالاجتماع الناجح الأول للدول الأطراف فيه، وسنواصل تعزيز عالمية تلك المعاهدة. ومن المهم أيضا أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. ونأسف لفشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي انتهى من دون التوصل إلى أي اتفاق على وثيقة ختامية، مما يقوض مصداقية معاهدة عدم الانتشار ويبعدنا أكثر عن هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونؤيد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونعزز بأننا ننتمي إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة مكتظة بالسكان، التي سميت فيما بعد منطقة سلام، الأمر الذي يدفع بنا إلى مواصلة النهوض بعالم خال من الأسلحة النووية.

ونعيد تأكيد تأييدنا الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران ورفضنا لانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق.

وندين التدابير القسرية الانفرادية التي تحد من الحق المشروع لجميع الدول في تطوير الطاقة النووية أو إجراء البحوث بشأنها أو إنتاجها أو استخدامها للأغراض السلمية أو تقيده.

وندين أيضا الحصار الاقتصادي والمالي غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

1995 المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وسنساهم بنشاط في أعمال الاجتماع الثالث للمؤتمر، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر برئاسة لبنان الشقيق.

وأخيراً، فإن المغرب على اقتناع بأن السبيل الوحيد لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية هو من خلال تعبئة المجتمع الدولي بأسره وبالإرادة السياسية القوية لجميع الدول الأعضاء.

السيد روميرو بوينتس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

لقد انقضى نحو 77 عاما منذ أن تسببت الولايات المتحدة الأمريكية، وهي أول بلد يستخدم الأسلحة النووية، في الموت والدمار في هيروشيما وناغازاكي. وتدل النتائج المدمرة لذلك العمل الإجرامي على الحاجة الحتمية إلى القضاء التام على الأسلحة النووية بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وبعد ثمانية عقود تقريبا، لا يزال مجرد وجود الأسلحة النووية يهدد البشرية. ومن غير المبرر وغير المقبول على الإطلاق أن أكثر من 13 000 من الأسلحة النووية لا تزال موجودة، مع نشر 4 000 منها وهي جاهزة للاستخدام على الفور. إننا ندعو إلى نبذ المذاهب والمواقف العسكرية القائمة على الردع النووي أو الاستقرار الاستراتيجي أو الحاجة إلى تهيئة الظروف المؤاتية لنزع السلاح النووي. ونرفض المحاولات الرامية إلى جعل نزع السلاح النووي مشروطا أو لتبرير الوضع الراهن.

وظل التزام كوبا الراسخ بنزع السلاح النووي يشكل جانبا ثابتا من جوانب سياستنا الخارجية، وفقا لدستور الجمهورية. والأولوية الكبرى بالنسبة لكوبا هي نزع السلاح النووي، وينبغي أن يكون ذلك الأولوية العليا في مجال نزع السلاح. ولذلك السبب، كان أحد أهدافنا الرئيسية خلال قيادة كوبا لمؤتمر نزع السلاح هو النهوض بنزع السلاح النووي. إننا ندعو إلى التفاوض في ذلك المحفل على صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا يوفر ضمانات لا رجعة فيها لدول مثل كوبا التي لا تمتلك أسلحة نووية. وندعو أيضا إلى التفاوض على صك

تتضمن التزاما قانونيا من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية المعترف بها بالنهوض بنزع السلاح النووي، وقد حان الوقت لكي تفي بذلك الالتزام. وقد قرر المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار إنشاء فريق عامل معني بزيادة تعزيز عملية الاستعراض، وينبغي أن يهدف ذلك الفريق العامل إلى تعزيز المساءلة والتعجيل بنزع السلاح النووي.

إن العدد الإجمالي للأسلحة النووية اليوم أقل بكثير مما كان عليه خلال الحرب الباردة، ولكننا نشعر بالقلق من أن ذلك الاتجاه التنازلي قد ينعكس. ويجب علينا ألا ندع ذلك يحدث. فلا يحتاج العالم وشعوبه إلى سباق تسلح نووي. ونرحب بتمديد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة معاهدة ستارت الجديدة. ويتعين على أكبر الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل قيادة تحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ويتعين على الدول الأخرى أن تحذو حذوها. ويساورنا القلق إزاء التراكم النووي الصيني الواضح، ونشجع الصين على أن تكون أكثر استجابة وشفافية بشأن هذه المسألة. ويتعين على جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بنزع السلاح النووي وأن تعجل بإجراءاتها تحقيقا لهذه الغاية، بما في ذلك من خلال التعجيل بتنفيذ الالتزامات القانونية والسياسية بشأن نزع السلاح النووي المتفق عليها والالتزام بعدم زيادة عدد الأسلحة النووية أو استحداث منظومات جديدة للأسلحة النووية واتخاذ إجراءات للتعامل مع الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح بغية تحقيق تخفيض سريع في أعدادها والعمل على تعزيز ضمانات أمن سلبية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية بغية التوصل إلى معاهدة دولية لتحقيق تلك الغاية.

إن الأسلحة النووية تشكل خطرا على كل الدول. وقد يترتب على تعجير أي سلاح نووي عواقب إنسانية كارثية. فمن مصلحتنا المشتركة أن نخفف من مخاطر أي استخدام للأسلحة النووية، سواء كان متعمدا أو غير متعمد. ويشمل الحد من المخاطر النووية طائفة واسعة من التدابير، بدءا من الإعلانات السياسية إلى الترتيبات التقنية للاتصال في حالات الأزمات. والحد من المخاطر ليس بديلا عن نزع السلاح النووي، ولكنه بالتأكيد يمكن أن ينهض به. إننا نرى أن التعاون الدولي

وتدعو كوبا إلى ضبط النفس وتجنب الأعمال التي يمكن أن تزيد من التوتر في شبه الجزيرة الكورية. وندين فرض تدابير اقتصادية انفرادية ظالمة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأي تدخل خارجي في شؤون ذلك البلد. فلا يمكننا التوصل إلى حل سياسي دائم في شبه الجزيرة يأخذ في الحسبان الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية إلا من خلال الحوار والمفاوضات.

وتظل الكلمات التالية للقائد العام فيدل كاسترو روس سديدة: لنتجاهل الحلم بأن مشاكل العالم يمكن حلها بالأسلحة النووية. فقد تقتل القنابل الجائعين والمرضى والجهلاء، لكنها لا تستطيع أن تقتل الجوع أو المرض أو الجهل.

السيدة أورافا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): إن نزع السلاح عملية تدريجية، ويتطلب اهتماما مناسباً بالشواغل الأمنية المشروعة لجميع الدول المشاركة. وقد أيدت اللجنة الأولى والمجتمع الدولي سعينا المشترك إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في مناسبات متعددة. ويتطلب الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية خطوات يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية. فنزع السلاح النووي هو أولا وقبل كل شيء مسؤولية تلك الدول. وفي الوقت نفسه، يشكل نزع السلاح النووي - أو عدم وجوده - شاعلا لكل دولة في العالم.

وتقوض الحرب الروسية في أوكرانيا والتهديدات الروسية باستخدام النووي الجهود الرامية إلى نزع السلاح النووي. إننا ندعو الاتحاد الروسي إلى إنهاء أعماله العدائية ضد أوكرانيا وسحب قواته إلى روسيا واحترام سيادة أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا ووقف تهديداتها النووية المتهورة.

وتشعر فنلندا بخيبة أمل لعدم التمكن من الاتفاق على وثيقة ختامية في المؤتمر الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. إن ذلك الفشل انعكاس للغزو الروسي لأوكرانيا وليس فشلا لمعاهدة عدم الانتشار نفسها. وتظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في النظام الدولي القائم على القواعد. وهي

تؤيد المملكة العربية السعودية الجهود الدولية الرامية إلى تمكين المرأة في مجال نزع السلاح وتحقيق التوازن بين الجنسين في التوظيف في هذا الحقل. وقد اتخذ بلدي خطوات عملية لدعم توظيف سيدات سعوديات من ذوات الكفاءات العلمية والمهنية للحصول على وظائف دولية في مجال نزع السلاح وفي بعثات حفظ السلام.

إن بلدي يتطلع إلى أن يخرج مؤتمر نزع السلاح في جنيف من حالة الجمود التي يمر بها، وذلك عبر وضع برنامج عمل شامل ومتوازن يتيح له القيام بالمهام التي أنشئ من أجلها والاضطلاع بمسؤولياته المتصلة بتعزيز السلم والأمن الدوليين، لأن المؤتمر كان وما زال الهيئة التفاوضية متعددة الأطراف الوحيدة المعنية بقضايا نزع السلاح.

وفي الختام، تأمل المملكة العربية السعودية أن تسفر جهود المجتمع الدولي تجاه مسألة نزع السلاح عن نتائج ملموسة على أرض الواقع والوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وتهديداتها، لكي ينعم هذا الجيل والأجيال القادمة بالاستقرار والسلام والأمن.

السيد تون (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ميانمار البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل فييت نام، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/77/PV.11).

لقد تدهورت البيئة الأمنية الدولية التي تقوم عليها الآلية العالمية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار، مدفوعة بالمصالح الوطنية الضيقة، مما قلل من احتمال تخفيض المخزونات النووية وعزز الحوافز غير الحكيمة لمزيد من الانتشار. إننا نتفق جميعاً على أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ويجب ألا تخاض مطلقاً، وبالتالي لا جدوى من رفع الرهان النووي. ويرى الكثيرون أن الردع النووي شعور زائف بالثقة يتطلب التزاماً بالقتل الجماعي، مع وجود مجال واسع للحسابات الخاطئة والحوادث. ولذلك، فإن السبيل الوحيد لحمايتنا من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو القضاء التام عليها. والتهديدات النووية أخطر تحدٍّ أمني. إنها تعرض وجود البشرية

والاتفاقات المتعلقة بالحد من المخاطر يمكن أن تساعدنا على إغلاق الطرق المؤدية إلى الاستخدام النووي. ويستحق الحد من المخاطر مكاناً رئيسياً في مداولات ونتائج اللجنة الأولى وغيرها من محافل نزع السلاح. ويتطلب النهوض بنزع السلاح النووي والوصول إلى الصفر النووي إرادة سياسية حازمة. إنه يتطلب مفاوضات جادة تأخذ في الحسبان الشواغل الأمنية لجميع الدول. والمضي قدماً بدون تراجع أهم كثيراً من الانشغال بمعرفة وقت الوصول. ولنكفل، في غضون ذلك، عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق.

السيدة الخلفي (المملكة العربية السعودية): يؤيد وفد بلدي، السيد الرئيس، ما جاء في البيان الذي ألقاه سعادة سفير جمهورية العراق الشقيقة، بالنيابة عن المجموعة العربية (انظر A/C.1/77/PV.11).

تؤمن المملكة العربية السعودية بأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحقيق التوازن بين ركائزها الثلاث. وقد سارعت المملكة في الانضمام إلى المعاهدة للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالمية المعاهدة والقضاء التام على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى بناء على ما نصت عليه المعاهدة في مادتها السادسة. كما يؤي بلدي اهتماماً بالغاً للانضمام إلى جميع الاتفاقيات والمعاهدات والمبادرات الرامية إلى القضاء على جميع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والتأكيد على أهمية الجهود الدولية الرامية إلى تحقق القضاء التام على هذه الأسلحة الفتاكة التي تبدأ بإدراك ضرورة تبني المجتمع الدولي بأكمله ما هو قائم بالفعل من معاهدات وأطر قانونية وأخلاقية تهدف إلى الوصول إلى عالم خال من السلاح النووي. إن الأمن والسلام لن يتحققا بامتلاك هذه الأسلحة الفتاكة، بل إن التعاون والحوار هما أساس الاستقرار وبناء الثقة بين الدول. إن تحقيق التنمية والتقدم لن يتم إلا بتجنب السباق في مجال إنتاج وتطوير منظومات الأسلحة النووية، وهو الأمر الذي سينعكس على تخفيض مخاطر اندلاع الحروب. كما يؤكد بلدي على أهمية احترام التوازن بين الركائز الثلاث للمعاهدة، والعمل على تنفيذها بذات القدر من الاهتمام وعدم التركيز على ركيزة دون أخرى.

عليا في جدول أعمال نزع السلاح. غير أن جهودنا ذهبت سدى بسبب الانقلاب العسكري غير القانوني في شباط/فبراير 2021. ويخبرنا التاريخ أن الطغمة العسكرية لم تكن أبدا شريكا جيدا في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وعلى الرغم من أننا نتفق مع الاستخدام السلمي للطاقة النووية، الذي يتماشى مع المبادئ التوجيهية للوكالة الدولية للطاقة الذرية والركن الثالث من أركان معاهدة عدم الانتشار، نود أن نشدد على أهمية أن نراقب عن كثب الطغمة العسكرية للإنسانية، التي وقعت مؤخرا اتفاقا مع شركة من الاتحاد الروسي لبناء محطة صغيرة للطاقة النووية في السنوات القليلة المقبلة، على الرغم من تدهور الظروف الاقتصادية والنزوح الجماعي للقوى العاملة المتعلمة في ميانمار.

وفي الختام، تعيد ميانمار تأكيد التزامها الكامل بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وسنواصل العمل من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وفي القيام بذلك، كما ذكر خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.7)، قدمت ميانمار مشروع قرارها التقليدي المعنون "نزع السلاح النووي" (A/C.1/77/L.42). ونعرب عن خالص تقديرنا للدول الأعضاء الأخرى على دعمها ومشاركتها في تقديم مشروع القرار.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): ظلت باراغواي، التي تنتمي إلى أول منطقة مكتظة بالسكان خالية من الأسلحة النووية، تعيد التأكيد دائما على التزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، وتدعو إلى نزع السلاح النووي من جميع الدول بطريقة شفافة ولا رجعة فيها. ونكرر اليوم، أكثر من أي وقت مضى، الإعراب عن قلقنا إزاء خطر وجود الأسلحة النووية واستخدامها والتهديد باستخدامها، فضلا عن الأثر الإنساني والبيئي الذي يمكن أن يترتب على ذلك. ونشدد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على التزامات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار والامتثال لها.

ونرى كذلك أنه على الرغم من أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام

للخطر وتتفوق على جميع التهديدات الأخرى وتبشر بذلك، بما في ذلك الكوارث البيئية والكوارث الإنسانية والأزمات الاقتصادية والمشاكل الصحية. ولذلك السبب من المهم أهمية قصوى بالنسبة لنا أن نعيد تأكيد ثقتنا في اللجنة الأولى وأن نضاعف جهودنا بشأن نزع السلاح النووي، بما يؤدي إلى السلم والأمن الدوليين.

ونتشاطر خيبة الأمل إزاء عدم توصل المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. وغني عن القول أن هناك حاجة إلى بذل جهود أقوى متعددة الأطراف ومزيد من المرونة من قبل الدول الأطراف للوفاء بتعهداتنا والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم الانتشار. وتعيد ميانمار تأكيد التزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ونطلب مرة أخرى من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنفذ التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار تنفيذا كاملا.

ونرحب بنجاح عقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في حزيران/يونيه.

ويسرنا أن نشهد زيادة عدد الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. غير أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ يظل شاغلا ملحا لنا جميعا. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول المدرجة في المرفق 2 غير الأطراف في تلك المعاهدة إلى التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

وتشكل عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية ذات القدرة النووية من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مصدر قلق كبير للعديد من البلدان، ولا سيما بلدان المنطقة، وهي عامل آخر من عوامل زعزعة استقرار السلم والأمن الإقليميين في شبه الجزيرة الكورية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعيد ميانمار تأكيد التزامها بنزع السلاح النووي والقضاء التام على الأسلحة النووية. وقد وضعتها الحكومة المدنية المنتخبة كأولوية

ويجوز للدول أن تنفذ برامج توضع وفقا للمعايير الدولية، مع مراعاة أفضل ممارسات التعاون ومنع الضرر، مع بذل العناية الواجبة وتحمل المسؤولية البيئية التي تنطوي عليها. وبالمثل، تشيد باراغواي بالدور الأساسي الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونظام ضماناتها في تنفيذ التزامات الدول الأطراف بموجب المعاهدة. فإسهام التقنيات النووية التي طورتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقنيات المستمدة من الطاقة النووية في قطاعات الصحة والزراعة والصناعة والبيئة للبلدان غير النووية والبلدان النامية مسألة تكتسي أهمية أساسية بالنسبة لباراغواي. ومرة أخرى، نشيد بالجهود التي تبذلها الوكالة، ولا سيما تلك التي تبذل للتصدي للأزمة الصحية الناجمة عن مرض فيروس كورونا وللحفاظ على الأمن المادي والتكنولوجي لمحطة زابوريجيا النووية لتوليد الكهرباء في أوكرانيا.

وفي الختام أود أن أؤكد مجدداً - مع التركيز على الاستجابة للتحديات الكبيرة التي نواجهها كمجتمع دولي - التزام وفد بلدي بالإسهام البناء في عملنا. ويجب أن يكون نزع السلاح النووي هو الهدف النهائي. ولنتفق، في العملية التي تقودنا إلى ذلك الهدف، على نظام يعزز الأمن، ولكن بالطاقة النووية التي تستخدم للأغراض السلمية.

السيد تيتو (كيريباس) (تكلم بالإنكليزية): خلال النصف الثاني من القرن الماضي، اجتاحت منطقة المحيط الهادئ أكثر من 300 تجربة نووية. لقد دمرت قوتان عظيمتان، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، كيريباس عندما اختبرت 33 سلاحاً نووياً في جزيرتي مالدن وكريسماس بين عامي 1957 و 1962. ولم يُؤفّر سوى القليل من الحماية لمئات المدنيين الذين يعيشون في جزيرة كريسماس، والذين أصيبوا فيما بعد بأمراض إشعاعية عضال، بما في ذلك السرطان، لا تزال تعصف بصحة وحياة أطفالهم وأحفادهم حتى يومنا هذا.

وإذ طورت الدول الحائزة للأسلحة النووية أسلحتها، فإن شعبنا هو الذي عانى من آثارها المدمرة. واعتقدت أن شعبنا سيذعن بسهولة لاستخدام تلك الأسلحة وتجريبها. وافترضت أن المجتمع الدولي لن

السلمي للطاقة النووية، فإن ذلك الصك يكمل ويحسن على أفضل وجه في إطار الهيكل الدولي لنزع السلاح الذي يشمل معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإعلانات المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ومن الملح، في ذلك الصدد، أن تتضمن إليها الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار من دون مزيد من التأخير. ومن الملح أيضاً أن توقع البلدان المدرجة في المرفق 2 على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق عليها، وبالتالي السماح بدخولها حيز النفاذ. وعلى نفس المنوال، فإن الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية وإعلان وخطة عمل فيينا القويين التابعين لها، اللذين لا يقترحان سلسلة من التدابير العملية للتنفيذ الكامل للمعاهدة فحسب، بل يتوافقان كذلك مع تطبيق المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، مثالان واضحا على الالتزام السياسي وكيف يمكننا العمل بشكل جماعي من أجل القضاء على تلك الأسلحة. ونشكر النمسا على جهودها والتزامها بنجاح ذلك الاجتماع الأول ونعيد تأكيد التزامنا تجاه المكسيك ونحن نستعد للاجتماع الثاني. وندعو الدول التي ليست أطرافاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية إلى التوقيع والتصديق عليها من دون تأخير.

وفيما يتعلق بعملنا في اللجنة، ستشارك باراغواي في تقديم، وتدعم - كما تفعل تقليدياً - مشاريع القرارات بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية (A/C.1/77/L.16) ومعاهدات حظر الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (A/C.1/77/L.52) ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) (A/C.1/77/L.13)، من بين أمور أخرى. ونحث الوفود على الانضمام إلى تلك المبادرات الهامة ودعمها.

وكما أشرت الأسبوع الماضي في نفس هذه القاعة (انظر A/C.1/77/PV.7)، ينبغي ألا تستخدم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية. وعلى ذلك النحو، تكرر باراغواي التأكيد على ضرورة الاحترام الكامل لحق جميع الدول غير القابل للتصرف في تطوير الطاقة النووية وإجراء البحوث بشأنها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية.

المقربين بسبب الأمراض الناجمة عن تجارب الأسلحة النووية؟ يجب علينا أن نتكلم عن العواقب الإنسانية لتلك الأسلحة الفتاكة. وبالنسبة لنا، سيكون من غير المنطقي تجاهل محنة الناجين والذين لقوا حتفهم نتيجة لتلك التجارب. ونظرا لعدم تقيد الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتزاماتها بنزع السلاح النووي، سنواصل الإعراب عن شغلنا وقلقنا العميقين إزاء التطورات النوعية والكمية وتحديث ترساناتها النووية وإنفاقها الموهول على برامج الأسلحة النووية. وسنواصل اعتبار ذلك السلوك غير ودي وغير مسؤول وخطير وعديم الضمير وغير إنساني.

وخلال الأسابيع القليلة الماضية، رصدت كيريباس التطورات في جنيف. وقد قدم زملاؤنا في منطقة المحيط الهادئ الذين لديهم بعثات في جنيف إلى مجلس حقوق الإنسان مشروع قرار هام بعنوان "المساعدة التقنية وبناء القدرات لمعالجة آثار تركة التجارب النووية في جزر مارشال على حقوق الإنسان"، وجزر مارشال جارة لكيريباس. ويدعو مشروع القرار مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى التعاون مع حكومة جمهورية جزر مارشال في ميدان حقوق الإنسان وإلى تقديم مساعدة تقنية ومساعدة في مجال بناء القدرات إلى اللجنة النووية الوطنية لجمهورية جزر مارشال في النهوض باستراتيجيتها الوطنية للعدالة النووية وتحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بسعيها إلى تحقيق العدالة الانتقالية في جهودها لمعالجة الإرث النووي. ونحن نؤيد مبادرة جزر مارشال تلك تأييدا تاما.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تؤيد شيلي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

كما أشرنا خلال المناقشة العامة (انظر A/C.1/77/PV.3)، فإننا نسلم بأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار والأمان النووي. وعلى نفس المنوال، نعتبر أن معاهدة حظر الأسلحة النووية تعزز معاهدة عدم الانتشار وتتوافق معها تماما. ونصر على ضرورة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة ونحث

يهتم بتجربة الأسلحة النووية في جزء بعيد من العالم. إن معاناتنا على أيدي تلكا الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية باسم السلام العالمي أقنعتنا تماما بأن الأسلحة النووية شر ويجب عدم السماح باستخدامها كأدوات للسلام والأمن، سواء كان على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ويجب محوها من على وجه الأرض إذا أردنا حقا أن نكون في عالم أفضل، كما تصور الآباء المؤسسون للأمم المتحدة. وإذا كنا حكماء وإذا كنا نحب أبناءنا وأحفادنا وأبناء أحفادنا، فليس أمامنا سوى خيار واحد: الإزالة التامة للأسلحة النووية.

ونظرا للإرث المأساوي للتجارب النووية في وطننا، التزمت كيريباس بالسعي إلى تحقيق العدالة النووية للضحايا والمجتمعات المتأثرة بالأسلحة النووية - لا في كيريباس فحسب، بل في جميع أنحاء العالم. ونتيجة لذلك، شاركت كيريباس بنشاط في التحضير للاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، ويسرها أن يسمح لها بأن تكون رئيسا مشاركا للفريق العامل غير الرسمي المعني بمساعدة الضحايا والإصلاح البيئي والتعاون والمساعدة الدوليين وتقدر ذلك. ونؤيد بقوة خطة عمل الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، الذي عقد في فيينا. وكجزء من خطة العمل، اتفقت الدول الأطراف على مجموعة قوية من التعهدات للبدء في تنفيذ التزامات المعاهدة بشأن مساعدة الضحايا والتطهير البيئي والتعاون والمساعدة الدوليين، بموجب المادتين 6 و 7 من المعاهدة. وتشمل تلك التعهدات تيسير مشاركة المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين في العملية.

وفي آب/أغسطس، شاركت كيريباس في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سلطنا فيه الضوء على تركة التجارب النووية. وقد ركزنا على ضرورة أن تتصدى الدول الأطراف للمعاناة التي تسببها الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ. وقد أذهلتني النداءات التي وجهتها بعض الدول إلى أن نكون "أقل عاطفية" عند مناقشة الأسلحة النووية. فكيف يمكنني أن أكون أقل عاطفية بينما فقدت شخصا العديد من زملائي

لنظام عدم الانتشار فحسب، بل أيضا لمنظومة الأمن الدولي بأسرها. وأدى الأمل في أن يقوم نظام العلاقات الدولية الجديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة على الاحترام المتبادل والتعاون، وليس على المنافسة إلى شعور زائف بالرضا عن النفس. وبات يُنظر إلى السلام والأمن باعتبارهما أمرا مسلما به وأُهملت مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح وفقدت قيمتها وأهميتها، كما ظننا آنذاك. ولم تُعد المسائل تُعتبر عنصرا هاما من عناصر الأمن. وأدى التدهور التدريجي للأساس المنهجي للأمن الدولي والأوروبي والتصعيد غير المسبوق للخلافات بين الدول وتجاهلها لمبادئ عدم قابلية الأمن للتجزئة وانشغالها بمشاكل بعضها بعضا إلى نشوب نزاع مسلح عنيف في أوروبا. وحدث كل ذلك على خلفية التفسخ المستمر للصكوك الدولية التي تنظم تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتسبب انعدام الثقة المتبادلة في تعزيز السيطرة وتفاقم المواجهة، الأمر الذي يؤدي حتما إلى تزايد المخاطر في المجال النووي. ولم تعد الأسلحة النووية تُعتبر أداة سياسية للردع ينبغي عدم استخدامها على الإطلاق.

وإزاء هذه الخلفية، فإن ما حدث في شباط/فبراير 2021 من تمديد للاتفاق الروسي الأمريكي على مواصلة خفض الترسانات النووية والحد منها والبيان المشترك لقادة الدول النووية الخمس بشأن منع نشوب حرب نووية وتجنب سباق التسلح، الصادر في كانون الثاني/يناير من هذا العام، هما دلالة على اتباع الدول النووية لنهج مسؤول يستحق الدعم غير المشروط. ونعتقد أنه يجب علينا الآن أن نتخذ تدابير حاسمة تهدف إلى تعزيز معاهدة عدم الانتشار والتحريك تدريجيا نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن جانبها، فإن بيلاروس مستعدة لدعم جميع الجهود البناءة في ذلك المجال، بما في ذلك من خلال الخطوات التالية:

أولا، يجب أن نتخذ تدابير محددة لتقليل المخاطر النووية من خلال جعل عملية نزع السلاح النووي عملية متعددة الأطراف ولا رجعة فيها. ويجب إسناد دور ومسؤولية خاصين للدول الحائزة للأسلحة النووية في هذا الصدد.

الدول المدرجة في المرفق 2، والتي يشكل تصديقها شرطا ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على التعجيل بالتوقيع أو التصديق على ذلك الصك أو القيام بكليهما دون مزيد من التأخير. ويبدو ذلك أساسيا بالنسبة لنا لأن المعاهدات الثلاث التي ذكرتها تشكل إطارا مرجعيا لعدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا. ولا يمكن التغاضي عن التهديدات باستخدامها. ونتفق جميعا على أنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبدا، ولكن الطريقة الناجعة الوحيدة هي أن نخلص أنفسنا تماما من تلك الأسلحة. ونكرر التأكيد على أهمية البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة لحظر المواد الانشطارية، بما في ذلك المخزونات الموجودة. ويجب أن نضاعف جهودنا لضمان نزع السلاح العام الكامل، بينما نشجع دائما إجراء مناقشة متعددة الأطراف حقيقية وواسعة النطاق.

وتتمسك شيلي بمبدأ عدم قابلية الأمن الدولي للتجزئة لأن جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها، تتحمل مسؤولية الإسهام في تعزيز نظام دولي يقوم على تعددية الأطراف والتعاون وينظمه القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونشاط عدد كبير من البلدان شواغلها الواضحة فيما يتعلق بوجود الأسلحة النووية، لأن استخدامها أو تفجيرها من شأنه أن يسبب عواقب إنسانية كارثية تتجاوز الحدود الوطنية؛ وسيكون له آثار خطيرة على البقاء والبيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأمن الغذائي وصحة الأجيال الحالية والمقبلة؛ وسيكون له أيضا تأثير غير متناسب على النساء والفتيات. ولذلك، نأسف لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وثيقة ختامية. ونتيجة لذلك، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن خطة عمل في مؤتمر الاستعراض العاشر لمعاهدة عدم الانتشار الذي عُقد مؤخرا.

أخيرا، نود مرة أخرى أن نبرز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التثقيف بشأن استخدام التكنولوجيا النووية وتعزيزه، الأمر الذي أتاح حدوث تطورات أساسية في الوصول إلى مختلف التطبيقات المفيدة في مجالات مثل الطب والصناعة والزراعة والبيئة والصناعة والعلوم.

السيد ماكاريفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي أحد العناصر والركائز الأساسية ليس

يؤكد بلدي دعوته لجميع الدول بضرورة الالتزام بالاتفاقيات والصكوك الدولية المتعلقة بالأمن والأمان النوويين، حيث أن هذه الالتزامات من شأنها أن تعزز السلم والأمن الدوليين. كما أن بلدي يؤكد على أهمية اعتماد نهج قائم على الشفافية بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفقا للمعاهدات ذات الصلة، وأبرزها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويتطلع بلدي إلى المشاركة في الدورة الثالثة لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، مؤكداً على أهمية المشاركة الكاملة والفاعلة من جميع الأطراف المعنية بالمؤتمر.

في ظل ارتفاع التهديدات التي يشكلها استمرار وجود الأسلحة النووية ومواصلة امتلاكها وتطويرها، يقع على عاتق الدول المدرجة في المرفق 2 مسؤولية السعي للتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وتؤكد دولة الإمارات على الدور المحوري لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لما يوفره من آلية موثوقة لضمان استخدام المواد والمرافق النووية للأغراض السلمية فقط. وانطلاقاً من التزامها بنظام عدم الانتشار، أبرمت دولة الإمارات اتفاقية ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووقعت على بروتوكولها الإضافي. وفي هذا الصدد، نكرر الدعوة إلى الدول التي توجد تساؤلات حول طبيعة أنشطتها النووية إلى تقديم التعاون اللازم والتجاوب بشكل بناء على استفسارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع اتخاذ كافة الخطوات اللازمة لمعالجة الشواغل الدولية التي تتعلق بأنشطتها النووية من أجل استعادة الثقة في الطبيعة السلمية الحصرية لبرامجها. ونؤكد مرة أخرى التزامنا بتطبيق أعلى معايير السلامة والشفافية في إنجاز برنامجنا الوطني للطاقة النووية.

في الختام، نؤمن بأن التوصل إلى توافق في الآراء من خلال المشاركة الشاملة والكاملة لاتباع نهج متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة هو السبيل الأمثل للوصول للهدف المرجو، وهو نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

ثانياً، يجب أن نكفل التعجيل ببدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي عنصر بالغ الأهمية في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. والمعاهدة، التي صدقت عليها 173 دولة، تكاد تكون عالمية في طابعها.

ثالثاً، يتطلب إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية زحماً جديداً. وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين، اقترحت بيلاروس فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط وشرق أوروبا. وللأسف، لم يلق ذلك التعبير عن حسن النية والنداء من جانب بيلاروس استجابة في ذلك الوقت.

رابعاً، ينبغي أن ننظر في إعداد اتفاق ملزم قانوناً على الصعيد العالمي، تقدم بموجبه الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لها ضمانات غير مشروطة ولا لبس فيها بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وتشكل فعالية جهودنا وإيجاد حلول طويلة الأجل بشأن الأسلحة النووية وعدم الانتشار النووي الأساس للسلم والأمن والاستقرار في العالم، وفي نهاية المطاف، لاستمرار بقائنا.

السيد الحداد (الإمارات العربية المتحدة): تضم دولة الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى بياني المجموعة العربية وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/77/PV.11).

تعيد دولة الإمارات التأكيد على حرصها واهتمامها بصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين عبر إقامة عالم خال من الأسلحة النووية. وما تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار. ويؤكد بلدي أسفه لعدم اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة للمرة الثانية على التوالي. وفي هذا الإطار، نود التأكيد على الدور الأساسي الذي يضطلع به المؤتمر في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، إضافة إلى الأهمية الكبرى التي يوليها بلدي للقيام بالتنفيذ الكامل لبنود وقرارات جميع المؤتمرات الاستعراضية للمعاهدة. وبناء على ذلك، تحت دولة الإمارات العربية المتحدة على التشاور والحوار واتخاذ جميع الخطوات الرامية إلى تحقيق تقدم محرز نحو هذا المسعى.

ناميبيا بدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في 22 كانون الثاني/يناير 2021 ويعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف فيها في وقت سابق من هذا العام. فمعاهدة حظر الأسلحة النووية هي المعاهدة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تدعو إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، وهي تكمل في هذا الصدد المناطق الخالية من الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار. وتماشيا مع التزاماتنا بدعم القواعد العالمية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، صدقت ناميبيا على معاهدة حظر الأسلحة النووية في 21 آذار/مارس 2020.

ونود أن نؤكد أنه في حين أن تلك الصكوك تكمل بعضها بعضا، فمن المهم عدم الخلط بين مفهومي الحظر والإزالة. ويشكل حظر الأسلحة النووية أساسا ضروريا لإزالتها تماما. وينبغي ألا يكون الحظر مرهونا بالإزالة. ووفقا للقرار 258/71، ينبغي النظر إلى صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية باعتباره سبيلا يفضي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية. ولا تزال ناميبيا يساورها القلق لأن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل إنفاق مبالغ طائلة لتحديث أسلحتها النووية ومرافقها ذات الصلة أو تطويرها أو تجديدها أو إطالة عمرها. وفي سعينا إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، على النحو المتوخى في معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الآليات، ما من دولة طرف أكبر من أن تفعل ذلك بمفردها وما من دولة طرف أصغر من أن تسهم في ذلك. أخيرا ونحن نحتفل في هذا الشهر بالذكرى السنوية الثانية والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن، يسر ناميبيا أن تشير إلى الجهد المبذول لاستيعاب الآثار الجنسانية للأسلحة النووية وستواصل تعزيز الاعتراف بالنساء والفتيات وتعميم مشاركتهن في عمليات نزع السلاح. ونعتقد أن ذلك اعتراف بقيمة المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للمرأة في جميع عمليات السلام، مع الاستمرار في مراعاة تأثير الأسلحة النووية على النساء والفتيات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

السيدة كوزي (ناميبيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد ناميبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز. (انظر A/C.1/77/PV.11). وأود أن أتناول بضع نقاط إضافية بصفتي الوطنية.

إن ناميبيا، باعتبارها أحد أكبر منتجي اليورانيوم في العالم، لا تؤيد استخدام اليورانيوم في صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وتشكل الأسلحة النووية مصدرا للعداء الدولي، إذ تثير الخوف وتشكل تهديدات لا نهاية لها باستخدام القوة التدميرية لترسيخ عدم الاستقرار الدولي، وينبغي لنا مواصلة الدعوة إلى عدم انتشارها وإزالتها. وينبغي ألا يثينا استمرار التوترات العالمية المتصاعدة عن اتخاذ إجراءات لمواصلة المطالبة بذلك؛ وبدلا من ذلك، يجب أن يمنحنا زحما لالتزامنا بالعودة إلى المشاركة في إطار أحكام تعددية الأطراف. وتكرر ناميبيا الإعراب عن خيبة أملها لأن مؤتمر الأطراف العاشر في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتوصل إلى وثيقة ختامية، ونكرر أيضا التأكيد على ضرورة إلزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، دون استثناء بإخضاع ترساناتها ومنشآتها وبرامجها للتدقيق والتحقق الدوليين ولضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعو الذين يفكرون في تطوير أو إنتاج أسلحة نووية إلى الامتناع عن ذلك المسار الخطير، لأن الحرب النووية لا يمكن تحقيق النصر فيها ويجب تجنبها بأي ثمن.

وبعد أن صدقت ناميبيا على معاهدة بليندابا، لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، فإنها تؤيد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع مناطق العالم وتلتزم بذلك. وتمثل المناطق الخالية من الأسلحة النووية إنجازات قانونية وسياسية تمهد الطريق لحظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وإزالتها لاحقا. ولذلك، نؤكد مجددا دعمنا الثابت لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. وفي ذلك السياق، ترحب

وإدراكا من الكرسي الرسولي لذلك، فإنه يعرب مجددا عن قلقه إزاء الآثار الإنسانية والبيئية الكارثية للأسلحة النووية. وتلك الآثار ليست مجردة أو نظرية. فقد برهن لنا القصف بالقنبلتين الذريتين على هيروشيما وناغازاكي، إلى جانب أكثر من 2 000 تجربة أجريت في جميع أنحاء العالم، على الأضرار الحقيقية جدا التي تتسبب فيها الأسلحة النووية، بما في ذلك الموت والتسمم الإشعاعي والعيوب الخلقية والسرطان، فيما تجعل أيضا بيانات معينة غير صالحة للسكن. والواقع أن العمل نحو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية يعني أيضا أنه يجب على المسؤولين عنها الجبر عن تلك الأضرار.

وفي ذلك الصدد، توفر معاهدة حظر الأسلحة النووية سبيلا للانتصاف من خلال أحكامها المتعلقة بمساعدة الضحايا والتطهير البيئي. والواقع أن خطة عمل فيينا، التي اعتمدت خلال الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، تدعو الدول إلى مناقشة جدوى إنشاء صندوق استثماري دولي للدول المتضررة من استعمال الأسلحة النووية أو من تجارب تلك الأسلحة واقتراح وضع مبادئ توجيهية تنظمه. وفي حالة إنشاء هذا الصندوق، من المهم دعوة الدول، بما فيها الدول غير الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية، إلى المساهمة بالأموال وتقاسم الخبرات وتبادل المعلومات بشأن ما تقدمه من مساعدة للمتضررين من الأسلحة النووية. ومن شأن السماح بأوسع مشاركة ممكنة أن يساعد على بناء الجسور بين الدول الداعمة للمعاهدة والدول التي لم تصبح بعد أطرافا فيها، مع تيسير تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد للوفاء بالالتزامات الإيجابية المنصوص في المعاهدة.

ويشيد الكرسي الرسولي بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في التحقق من نزع السلاح النووي، الأمر الذي لن يؤدي إلى نشر ثقافة الثقة فحسب، بل سيوفر لنا أيضا الأمل الذي تمس الحاجة إليه في إمكانية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. والواقع أن هذا العالم ليس ممكنا فحسب، بل إنه ضروري أيضا لحماية مستقبل البشرية ومنزلنا المشترك.

رئيس الأساقفة كاتشا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد بلدي أن يشارك في المناقشة بشأن الضرورة الملحة لإحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي في وقت بلغ فيه خطر نشوب الحرب النووية أعلى مستوياته منذ أجيال. وللأسف، إننا نسير في الاتجاه الخاطئ. وتعاني معاهدات مهمة لنزع السلاح والشفافية من التجاهل وتواصل آلية نزع السلاح السير في طريق مسدود من دون إحراز أي تقدم نحو اعتماد معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حالة فراغ قانوني على الرغم من تصديق مزيد من الدول عليها. وعلاوة على ذلك، تعكف الدول الحائزة للأسلحة النووية على توسيع وتحديث ترساناتها، مبددة موارد يمكن أن تعالج أزمة الجوع في العالم وتسهم في النهوض بالتنمية البشرية المتكاملة. ويدين الكرسي الرسولي أي خطاب ينذر على نحو غير مسؤول بتصعيد نووي، وهو ما من شأنه أن تكون له آثار مدمرة على البشرية جمعاء، وليس على الدول الضالعة مباشرة في النزاع فحسب. ولتجنب نشوب حرب نووية، يدعو الكرسي الرسولي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ خطوات فورية لتقليل الجاهزية العملياتية لقواتها النووية واعتماد سياسات عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية ودعم السياسات طويلة الأجل التي تضع سقفا عالميا للمخزونات النووية والتي يمكن من خلالها إجراء تخفيضات.

وفي ضوء التطورات الأخيرة، ليس من المستغرب - وإن كان من المؤسف - أن المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لم يتوصل إلى توافق في الآراء. وتلك علامة أخرى على أن بعض الدول تبدو منقطعة الصلة بالأمن والسلام الجماعيين الآخرين. ولضمان أن يصبح السلام عادلا ودائما، يجب علينا جميعا أن نعترف بطابعه غير القابل للتجزئة. ومن ناحية أخرى، فإن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ يمثل تقدما جديرا بكل ترحيب في ذلك الصدد. فالدول الأطراف في تلك المعاهدة تقرر، مع التزامها بحظر حياة الأسلحة النووية، بأن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن ولكنها أدوات تخدم عقلية الخوف مع احتمال إلحاق الضرر بها بشكل عشوائي، سواء فُجرت عن قصد أو عن غير قصد.

القانون الدولي الإنساني. ومعاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بل تكملها وتنهض بتحقيق أهدافها.

تؤكد دولة فلسطين مرة أخرى أهمية وإسهام المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار، وتذكر بضرورة دعم جميع الجهود المبذولة في ذلك الصدد. وفي هذا السياق، نرحب بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية، وبنجاح تلك الدورة في التوصل إلى نتائج إيجابية واتخاذ العديد من القرارات الموضوعية المهمة. كما نرحب بانعقاد الدورة الثانية برئاسة دولة الكويت والتي نجحت في اعتماد النظام الداخلي للمؤتمر وأفضت إلى إنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات، إلى جانب اعتماد تقرير ختامي. ونتطلع إلى نجاح الدورة الثالثة للمؤتمر، التي ستعقد برئاسة لبنان.

وتؤكد دولة فلسطين مجدداً أن المؤتمر يمثل إطاراً يسمح بمشاركة جميع الأطراف ويتخذ قراراته بتوافق الآراء. وعليه، فإن المؤتمر لا يستثني أحداً، حتى لو قرر طرف واحد، وهو إسرائيل، مقاطعته لسبب واضح - حيث أنها ترغب في مواصلة امتلاك الأسلحة النووية بشكل غير قانوني - وتعتبر نفسها فوق القانون وأن على الجميع الالتزام بالقواعد بينما تتمتع هي بكل الاستثناءات، مما يهدد أمن وسلامة منطقتنا ويقوض نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وتدعو دولة فلسطين جميع البلدان إلى دعم المؤتمر، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية، وخاصة مقدمي قرار عام 1995 بشأن منطقة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة أوكيكي (الوكالة الدولية للطاقة الذرية) (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي نأخذ فيها الكلمة،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن فلسطين.

السيد كسابري (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد دولة فلسطين البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/77/PV.11).

تشدد دولة فلسطين على أهمية التقيد التام بقواعد القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، وتؤكد من جديد أن وجود أسلحة الدمار الشامل واستخدامها والتهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف يشكل انتهاكاً خطيراً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. وترى دولة فلسطين أن السبيل الوحيد للقضاء على الخطر والتهديد اللذين تمثلهما أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، هو إزالتها التامة. وتؤكد دولة فلسطين مجدداً أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في النظام العالمي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي ذلك الصدد، نكرر الإعراب عن خيبة أملنا العميقة إزاء الفشل المتعاقب للمؤتمرين التاسع والعاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. وذلك الجمود هو أحد أسباب تقويض مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي ذلك السياق، تحث دولة فلسطين جميع الدول الأطراف في المعاهدة على العمل على الصعيدين الوطني والثنائي ومن خلال الأطر المتعددة الأطراف، وكذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة وجميع الاتفاقيات والأعراف الدولية، من أجل النهوض بالالتزامات والواجبات التي تقع على عاتق كل واحد منا بلا استثناء.

إن دولة فلسطين تفخر بمشاركتها في وضع معاهدة حظر الأسلحة النووية وبأنها كانت من أوائل الدول التي انضمت إليها، وبأنها أسهمت في دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. وتدون المعاهدة قواعد القانون الدولي القائمة وتعززها وتسهم في الالتزام بها، بما في ذلك عن طريق معالجة فجوة رئيسية بين الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي أبرمت بشأنها اتفاقات ملزمة تحظرها، وفقاً لأبسط قواعد

المرافق النووية في أوكرانيا. ولذلك، أود أن أقدم معلومات مستكملة سريعة عن بعض الأنشطة التي اضطلع بها المدير العام مؤخرا.

منذ البداية، أشار المدير العام إلى الركائز السبع للأمان والأمن النوويين للمرافق النووية، بما فيها تلك الموجودة في أوكرانيا. وتتعلق الركائز السبع باحترام السلامة المادية للمرافق النووية، سواء كانت مفاعلات أو برك وقود أو مخازن للنفايات المشعة، فضلا عن جميع أشكال أمان نظم المعدات وأمنها وأدائها الوظيفي. ويجب أن يكون موظفو التشغيل قادرين على أداء واجباتهم المتعلقة بالأمان والأمن وأن تكون لديهم القدرة على اتخاذ القرارات من دون ضغوط لا مبرر لها. ويجب أن يكون هناك مصدر آمن للطاقة خارج الموقع من الشبكة لتزويد جميع المواقع النووية. ويجب أن تكون هناك سلاسل إمداد لوجستية مستمرة ووسائل نقل من المواقع إليها. ويجب أن تكون هناك نظم فعالة لرصد الإشعاع في الموقع وخارجه وتدابير للتأهب والتصدي لحالات الطوارئ. وأخيرا، يجب أن تكون هناك اتصالات موثوقة مع مسؤول التنظيم وسائر المسؤولين.

وأشار المدير العام إلى أن هذه الركائز السبع باتت مهددة فيما يتعلق بأمان وأمن المرافق النووية في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، قاد ثلاث بعثات مساعدة إلى أوكرانيا، إحداها إلى محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية ومنطقة الحظر الخاصة بها، بعد انسحاب القوات الروسية من الموقع ومحطة جنوب أوكرانيا للطاقة النووية. وأدى ذلك إلى إعادة تدفق المعلومات المتعلقة بالضمانات وقياس مستويات الإشعاع في البيئة المحيطة وتقييم احتياجات أوكرانيا وتسليم دفعة أولية من معدات المساعدة.

وفي الآونة الأخيرة، قاد المدير العام مرة أخرى فريقا من خبراء الوكالة في بعثة للمساعدة في مجال الأمان والأمن إلى محطة زابوريجيا للطاقة النووية، حيث ترك هناك أيضا فريقا من خبراء الوكالة. وأشكر الوفود التي رحبت بوجود خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في محطة زابوريجيا للطاقة النووية والاستقرار الذي يبدو أن ذلك قد جلبه إلى الوضع.

بالنيابة عن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، السيد رافائيل ماريانو غروسي، أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى. وأشكركم على الطريقة الممتازة التي تديرون بها أعمال اللجنة وأؤكد لكم ولبقية أعضاء المكتب كامل دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إنجاز أعمال اللجنة المعروضة علينا.

يتمثل هدف الوكالة الدولية للطاقة الذرية المنصوص عليه في نظامها الأساسي في السعي إلى التعجيل بإسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم وتوسيع نطاقه وأن تكفل، قدر استطاعتها، عدم استخدام المساعدة التي تقدمها، أو بناء على طلبها أو تحت إشرافها أو سيطرتها، بطريقة تخدم أي غرض عسكري. وعلى مدى ستة عقود منذ إنشائها، تنفذ الوكالة برنامج عملها وتكيفه في إطار نظامها الأساسي لتلبية الاحتياجات والأهداف الإنمائية المتغيرة لدولها الأعضاء. وقد رسخت الوكالة نفسها بقوة بوصفها منظمة فريدة متعددة التخصصات في منظومة الأمم المتحدة، مسؤولة عن الأنشطة الدولية المتصلة بالاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بما في ذلك الأنشطة المتصلة بأمن الطاقة والصحة البشرية والأمن الغذائي وسلامة الأغذية وإدارة الموارد المائية والتطبيقات الصناعية.

وتقدم الوكالة الدولية للطاقة الذرية إسهاما حيويا في السلام والأمن الدوليين من خلال أعمال التحقق التي تقوم بها عبر نظامها للضمانات للتدابير القانونية والتقنية المتفق عليها دوليا والرامية إلى التحقق بشكل مستقل من التزام دولة ما بعدم تحويل المواد النووية من الأنشطة النووية السلمية إلى الأسلحة النووية. ومن خلال الكشف المبكر عن أي تحويل لمسار المواد النووية أو إساءة استخدام التكنولوجيا، تنبه الوكالة العالم إلى الانتشار النووي المحتمل. وتستجيب الوكالة أيضا لطلبات الدول الأعضاء للمساعدة في التغلب على آثار حالات الطوارئ الطبية الإقليمية أو العالمية والكوارث الطبيعية والحوادث الصناعية، ومؤخرا عواقب نزاع عسكري يعرض الأمان والأمن النوويين وتنفيذ الضمانات للخطر.

وألحظ أن الوفود أشارت عدة مرات إلى العمل الهام الذي تقوم به الوكالة، ولا سيما الجهود التي يبذلها المدير العام لضمان أمان وأمن

بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2025. وأشار أيضا إلى برنامج المنح الدراسية ماري سكلودوفسكا - كوري، الذي دخل عامه الثالث وقدم منحاً دراسية لأكثر من 310 من الإناث للحصول على درجة الماجستير في العلوم والتكنولوجيا النووية والقانون النووي ومواضيع أخرى ذات صلة.

وأود أيضا أن أبلغ اللجنة بأن الندوة الدولية للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الضمانات والمؤتمر الوزاري الدولي سيعقدان في واشنطن العاصمة، وأحث الدول الأعضاء على المشاركة. في الختام، أؤكد مجددا دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعمل اللجنة الأولى الناجح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعت للجنة من فورها إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "الأسلحة النووية". وأعطي الكلمة الآن للمتكلمين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر الوفود بأن البيان الأول يقتصر على خمس دقائق والبيان الثاني على ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الأوروبي.

السيد كارتشماج (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أن أضطر لأخذ الكلمة ردا على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي ممارسة لحقه في الرد في نهاية مناقشة يوم أمس في اللجنة الأولى (انظر A/C.1/77/PV.12).

يرفض الاتحاد الأوروبي بشدة ويدين بشكل قاطع ضم روسيا غير القانوني لمناطق دونيتسك ولوهانسك وزابوريجيا وخيرسون الأوكرانية، والذي أعقب ما يسمى بالاستفتاءات الصورية التي جرت وسط انتهاكات منهجية وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، فضلا عن تهريب روسيا للمواطنين الأوكرانيين. ولا يعترف الاتحاد الأوروبي ولن يعترف أبدا بالضم غير القانوني، تماما كما لم نعترف قط بالضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم وسيفاستوبول في عام 2014. إن تلك المناطق جزء من أوكرانيا.

وفي الإحاطة التي قدمها المدير العام إلى مجلس الأمن في 6 أيلول/سبتمبر 2022 (انظر S/PV.9124)، اقترح إنشاء منطقة أمان وأمن حول محطة زابوريجيا للطاقة النووية والمناطق المحيطة بها. وفي هذا الصدد، قام بمهمتين، إحداها إلى سان بطرسبورغ حيث اجتمع مع الرئيس بوتين، والأخرى إلى كييف، حيث التقى الرئيس زيلينسكي. وأفاد أيضا بأن المناقشات في هذا الصدد تركزت تقدما.

وفي آب/أغسطس الماضي، ألقى المدير العام غروسي كلمة في الجلسة العامة للمؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وأشار إلى أن الوكالة هي المكان الذي تعمل فيه الدول الأعضاء في شراكة مع العلماء والمفتشين والدبلوماسيين والأطباء والمهندسين والعديد من الخبراء الآخرين لبث الحياة في نص المعاهدة كل يوم. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هي وسيلة النهوض بهدف معاهدة عدم الانتشار - وهو نشر فوائد الذرة مع الحد من انتشار الأسلحة النووية. وبينما تبدأ معاهدة عدم الانتشار دورة الاستعراض التالية، ستواصل الوكالة العمل لضمان تحقيق ذلك الهدف.

وقد وعد المدير العام غروسي بأن تواصل الوكالة أداء دورها الداعم في التصدي لأزمة الطاقة والغذاء والمناخ الثلاثية التي يواجهها العالم حاليا. وفي هذا الصدد، تعزز الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لأول مرة في تاريخها، إقامة جناح للطاقة النووية في المؤتمر السابع والعشرين القادم للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في شرم الشيخ، مصر، لإبراز دور التقنيات النووية في دعم البلدان في جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ألا وهي، الزراعة الذكية مناخيا والاستخدام المستدام للأراضي والمياه والبيئة، وكذلك التحول في مجال الطاقة.

كما أن المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ملتزم بأن تكون القوة العاملة داخل الوكالة والقطاع النووي عموما أكثر توازنا بين الجنسين. وعموما، تشغل النساء الآن نسبة 40 في المائة من وظائف الفئة الفنية والفئات العليا في الوكالة، والهدف هو تحقيق التكافؤ

حجمها أو قوتها، واجبنا الجماعي ومبدأ أساسي من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن احتلال القوات المسلحة الروسية لمحطة زابوريغيا للطاقة النووية والعمليات العسكرية الروسية التي تجري بالقرب من ذلك المرفق النووي المدني في أوكرانيا أمر غير مقبول ويزيد من خطورة الحالة. ويدين الاتحاد الأوروبي ذلك العمل غير المسؤول ويؤيد تأييدا تاما جهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويرحب بالزيارة التي قام بها مؤخرا فريق التفتيش التابع للوكالة إلى محطة زابوريغيا للطاقة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستجتمع اللجنة مرة أخرى هنا بعد ظهر اليوم للاستماع إلى المتكلمين المتبقين ممارسة لحق الرد، وسنبدأ المناقشات المواضيعية في إطار المجموعة المعنونة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

رُفعت الجلسة الساعة 13/00.

في الأسبوع الماضي، وجهت الجمعية العامة رسالة واضحة إلى الاتحاد الروسي تدين فيها محاولته ضم الأراضي الأوكرانية. وأكد اتخاذ القرار المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة" (القرار دإط-4/11) أن الأغلبية الساحقة من الدول تقف على أهبة الاستعداد للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة ورفض عدوان روسيا على أوكرانيا وشعبها. وطالب القرار روسيا بسحب جميع قواتها العسكرية فورا وبشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دوليا.

وبتقويضها المتعمد للنظام الدولي القائم على القواعد والانتهاك الصارخ والمتكرر لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامة أراضيها، فإن روسيا تعرض السلام والأمن العالميين للخطر. إن الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة أمر غير مقبول. وحماية سيادة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية، بغض النظر عن